

مفهوم ومقومات التحليل المالي

مدخل:

حدد المفهوم الحديث للإدارة المالية واجبات، منها التخطيط المالي و الرقابة والحصول على الأموال واستثمارها . ومن المتعارف عليه أن هدف التخطيط المالي هو معرفة الاحتياجات المالية للمؤسسة من حيث النوع والقيمة والتوقيت، وأن هدف الرقابة المالية هو تقييم كفاءة السياسات المالية ومدى ملائمتها لتحقيق الأهداف ودقة تنفيذها وكذلك المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، كما أن الحصول على الأموال واستثمارها يستلزم اختيار الأنسب من بين المصادر المتاحة و توجيهها، وبأفضل استخدام اقتصادي داخل المؤسسة بما يخدم الهدف النهائي للمؤسسة و المتمثل بتعظيم حقوق الملكية، و من حيث أن القيام بأي من هذه الوظائف، مع ما تتضمنه من خيارات غير محدودة، يتطلب دائما توافر كمية مناسبة من المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا بأجراء تحليل للمعلومات المتاحة في المؤسسة، باستعمال أدوات تحليلية تتناسب و طبيعة الأسئلة المطروحة للإجابة عنها، الأمر الذي اظهر مدى الحاجة إلى وظيفة التحليل المالي.

من المناسب الإشارة هنا إلى أن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل أن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة، مالكيها، ودائنيها وموظفيها.....وغيرهم، لما لهذه المجموعات من مصالح يتطلب المحافظة عليها الحصول على أدق ما يمكن من المعلومات عن المؤسسة و أدائه أو مدى سلامة أوضاعها المالية، و هذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستعمال أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة، و تعرف العلاقات التي تربطها، و الأهمية النسبية لكل بند منها، والاتجاهات التي يتخذها أدائها.

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحدا بالمشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات.وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي . ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها . وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة، وذلك بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزات جيدة، تتقدم مساعدة لا بديل عنها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار تسليفي من نوعية جيدة .

ويعد التحليل المالي أحد أهم الأساليب التي يستخدمها المهتمون بوضع المنشأة الاقتصادية للتعرف على حقيقة وضع هذه المنشأة ولاسيما بعد أن أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية هو من أهم القضايا المعاصرة التي تعنى بها المحاسبة وذلك عن طريق تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات تهم عدة جهات مستفيدة.

وهكذا برزت الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً وإلى تحليلاً أكثر عمقاً يلقي المزيد من الضوء على وضع المنشأة ويساعد في التعرف على مواطن القوة والضعف فيها، ويفسر النتائج التي حققها ويساهم في إيجاد السبل الكفيلة بتحسين أدائها في المستقبل.

مفهوم وتعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

* تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .

* رسم السياسات المالية و ذلك من خلال الحصول على الأموال و كيفية إدارتها و توزيعها .

و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعضها :

1. التحليل المالي هو دراسة محاسبية : التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تقيّد المؤسسة .
2. التحليل المالي هو دراسة تنبؤية : إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب اتباعها² .
3. التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية : يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسات المختلفة التي تأثر على الربح³.

وبالتالي يمكن تعريف التحليل المالي وخصائصه: أنه عبارة عن دراسة وتحليل القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الطرق والأدوات وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات التي تحدث على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتقييم الأداء وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية.

وبناء على ذلك يمكن إيجاز خصائص التحليل المالي بالنقاط التالية:

1. يهتم التحليل المالي بجمع المعلومات التفصيلية من البيانات والقوائم المالية للمنشأة وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها
2. يتمثل التحليل المالي في مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى الاستفادة من المعلومات المتجمعة عن وضع المنشأة من أجل اكتشاف مواطن الضعف والقوة في هذه المنشأة.
3. التحليل المالي أداة لا بد منها لممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة في المنشأة
4. تستخدم معلومات التحليل المالي من قبل المستفيدين في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء .

أهداف التحليل المالي:

إن الهدف العام والرئيسي من التحليل المالي هو تقييم الأداء من خلال تحويل البيانات إلى معلومات أكثر فائدة لعملية التقييم المالي واتخاذ القرار ، وذلك باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية بقصد تحديد جوانب الضعف والقوة في الوحدات الاقتصادية ويتم ذلك من خلال:

1. تقييم سيولة وربحية المشروع
2. تقييم المركز المالي والائتماني للمشروع
3. تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل والاستثمار والتشغيل
4. تقييم المركز التنافسي للمشروع
5. تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي)
6. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والرقابة لتقييم الأداء
7. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للمستثمرين الخيار الصحيح والمفاضلة بين بدائل الاستثمار المتاحة.

وظائف التحليل المالي:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، و السير لتحقيق هدفها وبقيائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي :

* قرار الاستثمار .

* قرار التمويل .

* قرار التخطيط و الرقابة المالية .

1- التحليل و التخطيط المالي : و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل .

2- تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .

3- تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .

استعمالات التحليل المالي : يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها .هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها :

1. التحليل الائتماني (CREDIT ANALYSIS):

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم . وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

2. التحليل الاستثماري (INVESTMENT ANALYSIS):

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

3. تحليل الاندماج والشرء (MERGER & ACQUISITION ANALYSIS):

ينتج عن الاندماج والشرء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما. وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته .

4. تحليل تقييم الأداء (PERFORMANCE ANALYSIS):

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى . ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين .

5. التخطيط (PLANNING):

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات . وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع .

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالا واسعا ما يلي :

1- المستثمرون .

2- إدارة المؤسسة نفسها .

3- سماسة الأوراق المالية .

4- الدائنون .

5- العاملون .

6- المصالح الحكومية .

7- المؤسسات المتخصصة بالتحليل .

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها، كما يتضح من التفصيل التالي :

(1) **المستثمرون :** يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي :

أ- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات .

ب- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .

ج- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها .

د- الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا .

هـ- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبية التي اتخذها هذا الهيكل .

و- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها .

ز- إمكانات تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها .

(2) **إدارة المؤسسة :** يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة :

أ- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .

ب- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .

ج- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة .

د- تقييم فاعلية الرقابة

هـ- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة .

و- تقييم كفاءة إدارة الموجودات .

ز- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة .

ح- تشخيص المشكلات الحالية .

ي- التخطيط للمستقبل .

(3) سماسة الأوراق المالية : و يهدف هؤلاء من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي :

أ- التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم .

ب- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

(4) الدائنون : يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، و يتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

أ- سيولة المؤسسة باعتبارها من افضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير .

ب- هيكل المؤسسة المالي و المصادر الرئيسية للأموال و استخدامها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل .

ج- تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل معا .

د- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية .

هـ- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .

و- التدفقات النقدية و مدى انتظامها و كفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة .

(5) العاملون في المؤسسة : و يهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي و ذلك لسببين أساسيين، هما :

أ- تعزيز شعور الانتماء و الشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية .

ب- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة .

(6) المصالح الحكومية : يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية :

أ- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها .

ب- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .

ج- مراقبة الأسعار .

د- غايات إحصائية .

(7) المؤسسات المتخصصة بالتحليل : و تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، اما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من

إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة، و تقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجور معينة .

و قد تتولى الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب إلى مؤسسات متخصصة القيام بتحليل أوضاعها المالية و نشر نتائجها و تصنيفها الائتماني في السوق. وتؤثر نتيجة هذا التحليل المنشور على قدرة الوحدة الاقتصادية في الاقتراض و سعر هذا الاقتراض؛ إذ أن الشركة ذات التصنيف الجيد ستقترض بسعر فائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل مكانة أقل نتيجة للتحليل المعد عنها .

و من المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكي شركة STANDARD & POOR'S وشركة DUN & BRADSTREET التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات، و كذلك ROBERT MORRIS ASSOCIATES . و الأخيرة تابعة لجمعية البنوك في أمريكا و تركز جهدها لخدمة القطاع المصرفي .

دور المحلل المالي (CORPORATE FINANCE) : هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ- المظهر الفني (TECHNICAL ASPECT) : و يقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية و المالية المعروفة و ذلك للقيام بما يلي :

1- احتساب النسب المالية .

2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم .

3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع و بالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى .

ب- المظهر التفسيري (INTERPRITIVE ASPECT) : و يهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم و تفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة بالمعلومات التالية :

1- خلفية المؤسسة و تشمل ما يلي : شكلها القانوني - ملكيتها - إدارتها - طبيعة نشاطها - المنافسة .

2- المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :

- خصائص الصناعة التي تنتمي إليها .
- مركز المؤسسة في الصناعة .
- السوق الذي تعمل فيه .
- الأنظمة الحكومية التي في ظلها
- القدرة على التكيف .

مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد له من بيانات إضافية تساعد في عملية التحليل وقد تكون مصادر داخلية أو خارجية:

أ. المصادر الداخلية للبيانات:

لقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (1) بالإفصاح عن القوائم المالية التالية: قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ب. المصادر الخارجية للبيانات: من هذه المصادر:

- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأسواق المالية
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السماسرة
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية

أساليب التحليل المالي:

يمكن تعريف أساليب وأدوات التحليل المالي بأنها مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي، ومن أهم أدوات التحليل المالي:

1. تحليل التغير والاتجاه أو التحليل المقارن ويتم تنفيذه من خلال:

- التحليل الرأسي
- التحليل الأفقي

2. النسب المالية

3. تحليل التعادل

ترتيب القوائم المالية لأغراض التحليل المالي:

قبل البدء بإجراءات التحليل المالي لابد من ترتيب الميزانية (قائمة المركز المالي) ضمن مجموعات متجانسة حيث يتم ترتيب عناصر الموجودات بحسب درجة السيولة وعناصر المطالبات بحسب درجة الاستحقاق.

1. درجة السيولة:

هي عبارة عن الفترة الزمنية اللازمة لتحول عناصر الموجودات إلى نقدية وبالتالي يمكن ترتيب عناصر الموجودات من الأصعب تحولاً إلى نقد إلى الأسهل أو بالعكس.

2. درجة الاستحقاق:

هي عبارة الفترة الزمنية اللازمة لكي يصبح عنصر المطالبات واجب السداد وبالتالي يمكن ترتيب عناصر المطالبات من المطالبات طويلة الأجل إلى المطالبات قصيرة الأجل أو بالعكس.

❖ قائمة المركز المالي للمشروع:

هي عبارة عن تصوير المركز المالي للمشروع في لحظة الإعداد، حيث يمثل طرف المطالبات مصادر الأموال أما طرف الموجودات فيمثل أوجه استخدام هذه الأموال، ويتم تصنيف الميزانية (قائمة المركز المالي) لأغراض التحليل المالي ضمن مجموعات متجانسة.

حيث يصنف طرف الموجودات حسب درجة السيولة ويضم مايلي:

1. مجموعة الموجودات الثابتة:

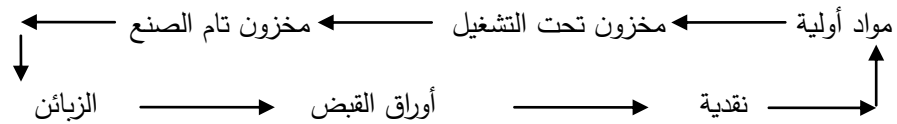
وهي أصعب الموجودات تحولاً إلى نقد وقد تكون سيولتها معدومة أو بسيطة تتمثل في أقساط الاهتلاك (بواسطة قسط الاهتلاك تتحول الموجودات الثابتة إلى نقدية بشكل تدريجي) ولكن بما أن عمرها طويل الأجل لذلك نقول أن درجة السيولة لها شبه معدومة، وتصنف ضمن أربع مجموعات:

- الموجودات الثابتة المادية: وهي الوسائل الإنتاجية التي تساهم في العملية الإنتاجية لمدة طويلة .
- الموجودات الثابتة الوهمية: (مصاريف إيرادية مؤجلة): وهي النفقات التي ينفقها المشروع ويستفيد منها لفترة طويلة كمصاريف التأسيس
- الموجودات الثابتة المعنوية: وهي النفقات التي ينفقها المشروع دون الحصول على أصل مادي ملموس، مثل (براءة الاختراع، شهرة المحل)
- الموجودات الثابتة الأخرى: وهي الموجودات التي لا تصنف ضمن الموجودات الثابتة وإنما لها صفة الأموال الثابتة، مثل إقراض طويل الأجل للغير، الحد الثابت من المخزون، تأمينات لدى الغير، حساب المصرف /إيداع، أوراق المساهمات المالية وهي الأوراق التي تشتري للاستثمار طويل الأجل أو بهدف السيطرة الاقتصادية على المشروع ، وتختلف عن الأوراق المالية (أصل متداول) حيث تشتري بهدف إعادة البيع وتأمين سيولة أو ربحية.

2. مجموعة الموجودات المتداولة:

هي عناصر الموجودات التي تكون دورتها المالية أقل من سنة كال بضاعة وأوراق القبض والمواد الأولية وغيرها. ويمكن أن نميز ضمن مجموعة الموجودات المتداولة عناصر سيولتها أكبر من غيرها حيث أن سيولة الزبائن أعلى من سيولة البضاعة والتي بدورها سيولتها أعلى من سيولة البضائع تحت التشغيل.....

ويمكن أن تمثل دورة عناصر الموجودات المتداولة كما يلي



3. مجموعة الموجودات شبه الجاهزة: هي الموجودات التي يمكن أن تتحول إلى نقد حين الطلب كأوراق مالية مسعرة في البورصة وأوراق القبض القابلة للخصم.

4. مجموعة الموجودات الجاهزة: هي الأموال الجاهزة في الصندوق والودائع تحت الطلب في المصارف.

ويصنف طرف المطالب بحسب درجة الاستحقاق على النحو التالي:

1. مجموعة الأموال الخاصة : وتضم رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة (حقوق الملكية)
2. مجموعة الديون طويلة الأجل: وتضم القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل التي تتجاوز آجالها السنة المالية
3. مجموعة الديون قصيرة الأجل: وهي الديون التي لا يتجاوز أجلها السنة وتصنف الأرباح المخصصة للتوزيع ضمن هذه المجموعة.
4. مجموعة المستحقات الفورية: وهي الديون المتوجبة على المنشأة خلال أيام كدفع جزء من الديون خلال أسبوع.

ملاحظات على تصنيف الميزانية لأغراض التحليل المالي:

- أ. تظهر الأصول الثابتة المادية بالصافي أي بعد طرح مجمعات الإهلاك
- ب. استبعاد الأصول الثابتة المعنوية والوهمية من الأموال الخاصة
- ت. تظهر الأصول المتداولة بعد طرح المؤن المشككة كمؤنة الديون المشكوك في تحصيلها
- ث. تستبعد الخسائر المدورة أو خسائر السنة الحالية من الأموال الخاصة ولا تظهر في طرف الموجودات

تمرين: قدمت إليك الميزانية العمومية لإحدى الشركات الصناعية على النحو التالي:

400000	الآلات	900000	رأس المال
200000	المباني	590000	احتياطي
200000	أوراق مالية	300000	ديون طويلة الأجل
280000	أوراق قبض	210000	أرباح محتجزة
200000	مواد أولية	260000	الدائنون
320000	الصندوق	180000	أوراق دفع
80000	مصرف/ حساب جار	260000	مستحقات فورية
300000	مخزون تحت التشغيل		
500000	بضاعة تامة		
220000	مدينون		
2700000		2700000	

فإذا علمت أن:

1. تعتبر نصف أوراق القبض قابلة للخصم
 2. تشكل الأوراق المالية المسعرة في البورصة (60%) من الرصيد والباقي غير مسعر
 3. يطلب دفع مبلغ (100000) من الديون طويلة الأجل خلال أسبوع
 4. يطلب دفع مبلغ (100000) خلال مدة 10 أيام للدائنين
- المطلوب:** ترتيب عناصر الميزانية حسب درجة السيولة والاستحقاق لأغراض التحليل المالي.

الحل:

الميزانية

الموجودات الثابتة			الأموال الخاصة	
المباني	200000		رأس المال	900000
الآلات	400000	600000	احتياطي	590000
أصول متداولة صعبة التحويل إلى سيولة		1700000	أرباح محتجزة	210000
مواد أولية	200000	200000	ديون طويلة الأجل	
مخزون تحت التشغيل	300000		مطالب متداولة	
بضاعة تامة	500000		الدائنون	160000
أوراق مالية غير مسعرة في البورصة 80%	80000	1080000	أوراق دفع	180000
أصول متداولة أخرى			مستحقات واجبة السداد	
مدينون	220000		مستحقات فورية	260000
أوراق قبض 50%	140000	360000	الدائنون	100000
موجودات شبه جاهزة		460000	قسط ديون طويلة الأجل	100000
أوراق مالية مسعرة 60%	120000			
أوراق قبض قابلة للخصم 50%	140000	260000		
موجودات جاهزة				
مصرف/ حساب جار	80000			
الصندوق	320000	400000		
	2700000			2700000

التعليق على المركز المالي للشركة:

1. بلغت المستحقات الواجبة السداد (460000) بينما النقدية (400000) لذلك على الشركة بيع جزء من الأوراق المالية أو خصم جزء من أوراق القبض ولكن قد لا تضطر لذلك والسبب أن الالتزامات لا تستحق في يوم واحد وبالتالي خلال هذه الفترة المتفاوتة من الاستحقاقات قد تستطيع الشركة بيع جزء من المخزون التام
2. يلاحظ أن المخزون يشكل نسبة (37%) من إجمالي موجودات الشركة وهي نسبة مرتفعة حيث أن المخزون يتم تحويله إلى نقد بشكل بطيء وخاصة المواد الأولية وعلى الشركة تخفيض حجم الاستثمار في المخزون إن لم تتطلب العملية الصناعية ذلك

3. يلاحظ أن مجموع الزبائن وأوراق القبض تشكل نسبة 13.3 % وهي نسبة تدل على أن الشركة تتعامل بالبيع الآجل وعليها فحص الذمم والتأكد من سلامة المركز المالي للزبائن.
4. تشكل نسبة الأوراق المالية 7% وهي نسبة مرتفعة وخاصة أن 40% منها غير مسعرة في البورصة ولا ينصح بشراء الأوراق المالية وذلك لأن الهدف من ذلك تأمين السيولة عند الحاجة.
- وبشكل مبدئي إن وضع الشركة جيد بالنسبة للأموال الجاهزة وكذلك بالنسبة للأموال التي يمكن الحصول عليها لمقابلة الديون قصيرة الأجل.

الفصل الثالث

تمويل الاستثمار في رأس المال العامل

تخطيط رأس المال العامل

شغلت العمليات المتعلقة بإدارة وتخطيط رأس المال العامل وما يرتبط بها من قرارات جزءاً هاماً من اهتمامات الإدارة، ويعود السبب في ذلك لارتباط رأس المال العامل مع العمليات التشغيلية اليومية . وإن زيادة الكفاءة لإدارة رأس المال العامل تعني زيادة كفاءة العمليات التشغيلية لها، وهذه العمليات مرتبطة بالموجودات والمطالبات المتداولة المتقلبة بطبيعتها، ومن جانب آخر فإن الاستثمار في الموجودات المتداولة يمثل أحياناً أكثر من نصف الاستثمارات في موجودات الوحدة الاقتصادية وخاصة التجارية منها . وتزداد أهمية رأس المال العامل في الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم التي تتعرض إلى ندرة في الأموال المتاحة للاستثمار، وهنا تسعى الإدارة إلى تخفيض حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة عن طريق استئجارها . إلا أنها لا تستطيع تجنب الاستثمار في النقدية والمخزون السلعي، ومن جانب آخر فإن هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة قد تفضل الائتمان التجاري والقروض المصرفية قصيرة الأجل وتقوم بشراء بعض المنتجات بصورة نصف مصنعة . إضافة إلى ذلك فإن أهمية إدارة رأس المال العامل ترجع إلى كون القرارات الخاصة بشأنه لا تحتل التأجيل .

مفهوم رأس المال العامل

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل أي النقدية والذمم المدينة والمخزون السلعي...، ويقصد بإدارة رأس المال العامل إدارة كل الجوانب المتعلقة بالموجودات المتداولة والمطالبات المتداولة من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرار ١ .

ويمكن التمييز بين صافي رأس المال العامل وإجمالي رأس المال العامل :

- إجمالي رأس المال العامل

هو إجمالي الموجودات المتداولة والجاهزة التي تكون دورتها اقل من سنة مالية واحدة . أو هو إجمالي احتياجات الوحدة الاقتصادية من نقدية لاقلاع الوحدة الاقتصادية في بداية حياتها الانتاجية أو الخدمية . أي الممول منها ذاتياً وخارجياً بدوين قصيرة الأجل، وقد يكون إجمالي رأس المال العامل هو نفسه صافي رأس المال العامل بحال كان ممول بالكامل ذاتياً.

- صافي رأس المال العامل

هو الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والمطالب المتداولة، أو هو الفرق بين رأس المال المستثمر وصافي الموجودات الثابتة . ويقصد بالصافي خلوه من أي التزامات مستحقة خلال فترة مالية محددة ، وكلما زاد صافي رأس المال العامل زادت ثقة الدائنين نظراً لوجود هامش امان متمثل بزيادة الموجودات المتداولة والجاهزة عن المطالب المتداولة، وبالتالي تزداد قدرة الوحدة الاقتصادية على إمكانية الحصول على تمويلات قصيرة الأجل . إلا إن ارتفاعه بأكثر من الحدود الاقتصادية يسبب هبوط في مستوى ربحية الاستثمار ، لذلك لابد من ادارة وتخطيط رأس المال العامل بشكل سليم يؤمن هامش امان وربحية اقتصادية للوحدة الاقتصادية^١ .

دورة رأس المال العامل

يقصد بدورة رأس المال العامل " الدورة النقدية"، أي إن هذه الدورة تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد . وتعتبر عن كيفية ممارسة مجموعة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية في الوحدة الاقتصادية. حيث تشتري الوحدة الاقتصادية المواد الأولية ثم تجري عليها العمليات الصناعية لتتحول إلى بضاعة جاهزة تباع في السوق إما نقداً أو بالأجل (على الحساب أو بتحرير أوراق قبض) فنتحول إلى ذمم مدينة ثم يتم تحصيلها نقداً وهكذا .

إن فترة هذه الدورة تعتمد على سياسات التشغيل في الوحدة الاقتصادية فإذا كانت

^١ جبل د. علاء الدين - تحليل القوائم المالية، جامعة حلب، تعليم مفتوح - مديرية الكتب - ٢٠٠٤ - ص ٣٨

الوحدة الاقتصادية تتبع سياسة الاحتفاظ بمستويات عالية من المخزون السلعي لمواجهة الطلب أو توقعات الندرة في المواد، فإن ذلك يؤدي إلى إطالة فترة تحرك المخزون باتجاه النقد. فكلما زاد عدد مرات استخدام المخزون في المبيعات كلما قصرت الدورة النقدية والعكس صحيح.

سوف نقوم بشرح رأس المال العامل من وجهتي نظر:

١. سياسات الاستثمار في رأس المال العامل .

٢. سياسات تمويل رأس المال العامل .

تقتضي الإدارة الناجحة لرأس المال العامل أن تستثمر الوحدة الاقتصادية في الموجودات المتداولة حتى النقطة التي يتعادل عندها العائد المتوقع من الاستثمار مع تكاليف هذا الاستثمار. وعلى الوحدة الاقتصادية أن تعتمد على القروض قصيرة الأجل في تمويل تلك الأصول بما تتميز به من مرونة وقلة تكاليف بهدف تعظيم الربح .

فالمغالاة في الاستثمار بالموجودات المتداولة يؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الاستثمار، نظراً لوجود جزءاً من أموال الوحدة الاقتصادية عاطل عن العمل لا يتولد عنها أي عائد. أما النقص في الاستثمار بالموجودات المتداولة فيترتب عليه ارتفاع العائد على الاستثمار، إلا أن هذا النقص يعرض الوحدة الاقتصادية إلى مخاطر نفاذ تلك الأصول وحدوث الإعسار المالي .

وكلا الأمرين غير مرغوب فيه ، بعبارة أكثر دقة هناك علاقة بين العائد والمخاطر ينبغي مراعاتها عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الموجودات المتداولة، وبالتالي يتحدد الحجم الأمثل للاستثمار في أي أصل من الأصول المتداولة على ضوء تكلفة المخاطر الناجمة عن نفاذ رصيد الأصل، وكذلك على ضوء التكاليف التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية للاحتفاظ بمستوى استثمار معين في ذلك الأصل ، وبهذا الشأن ظهرت ثلاث سياسات :



١ - سياسات الاستثمار في رأس المال العامل^١

هناك ثلاث سياسات لتحديد حجم الاستثمار الأمتل في رأس المال العامل انطلاقاً من علاقة المبيعات بالموجودات المتداولة هي :

○ السياسة المتحفظة

حسب هذه السياسة تهتم الإدارة بزيادة الاستثمار بمبالغ كبيرة في رأس المال العامل وخاصة المخزون السلعي وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في المبيعات، وبالتالي كلما توقعت الإدارة امكانية النمو في المبيعات فإن قرارها دائماً هو زيادة الاستثمار في رأس المال العامل لمواجهة ذلك النمو، لذلك فهي تحتفظ بهذه الزيادة في الاستثمار كحدود. أمان لمواجهة المبيعات .

○ السياسة المعتدلة

تعكس هذه السياسة شكل الاستثمار المعتدل في رأس المال العامل لمواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة في المبيعات. فالنمو المتوقع في المبيعات سوف لن يحتاج إلا لحجم معتدل من الموجودات المتداولة .

○ السياسة الجريئة

حسب هذه السياسة يتم تخفيض حجم الاستثمار في رأس المال العامل مع النمو المتوقع في المبيعات بسبب أهداف معينة أو ظروف معينة، حيث تقوم الادارة باستثمار حجم قليل من الموجودات المتداولة، وذلك من خلال تخفيض رصيد النقدية إلى حده الأدنى، وكذلك رصيد الذمم إضافة إلى أنها لا تحتفظ بمخزون سلعي أكثر من الحدود المقررة .

فطبيعة العلاقة بين العائد والمخاطر تضع إطاراً للكيفية التي ينبغي أن يتم بها تقييم قرارات الاستثمار .

وينبغي أن لا نفكر عند تقييم قرارات الاستثمار في الموجودات المتداولة إلى قياس

^١ - منير إبراهيم هندي - الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر المكتب العربي الحديث للنشر ،

العائد فقط، بل ينبغي أن يمتد أيضاً لقياس المخاطرة التي تنطوي عليها تلك القرارات.

فانخفاض الاستثمار في الموجودات المتداولة قد يؤدي الى زيادة عائد الاستثمار على رأس المال ولكن في نفس الوقت ترفع المخاطرة من خلال انخفاض صافي رأس المال العامل، أي انخفاض قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها القصيرة الاجل .

أثر سياسات الاستثمار في رأس المال العامل على معدل العائد على الاستثمار

فيما يلي مثال توضيحي لأثر كل سياسة من السياسات الثلاث البديلة للاستثمار في رأس المال العامل على كل من العائد والمخاطر .

البيان	المتحفظة	المعتدلة	الجريئة
صافي المبيعات	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
صافي الربح ١٠%	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
الموجودات الثابتة	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
الموجودات المتداولة والجاهزة	١٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
المطالبات المتداولة	٦٢٥٠٠٠	٦٢٥٠٠٠	٦٢٥٠٠٠

المطلوب :

بيان أثر كل من السياسات الثلاثة البديلة للاستثمار في رأس المال العامل على كل من العائد والمخاطر .

الحل :

حساب رأس المال المستثمر =

= الموجودات الثابتة + الموجودات المتداولة والجاهزة - المطالبات المتداولة .

رأس المال المستثمر	٢١٢٥٠٠٠	١٨٧٥٠٠٠	١٦٢٥٠٠٠
--------------------	---------	---------	---------

البيان	المتحفظة	المعتدلة	الجريئة
نسبة التداول	٢.٤	٢	١.٦

صافي رأس المال العامل	٨٧٥٠٠٠	٦٢٥٠٠٠	٣٧٥٠٠٠
نسبة الموجودات المتداولة من إجمالي الموجودات	%٥٤,٥	%٥٠	%٤٤,٤
معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / رأس المال المستثمر	%٢٣,٥	%٢٦,٦	%٣٠,٧

نسبة الموجودات المتداولة من الموجودات =

= الموجودات المتداولة ÷ (الموجودات المتداولة + الموجودات الثابتة)

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- السياسة المتحفظة

ان ارتفاع نسبة الاستثمار في الموجودات المتداولة، أدى إلى انخفاض مستوى العائد على رأس المال المستثمر، فكلما ارتفع الاستثمار في الموجودات المتداولة انخفض العائد على الاستثمار والعكس صحيح (والسبب في ذلك واضحاً بأن زيادة الاستثمار في الموجودات المتداولة يؤدي الى زيادة رأس المال المستثمر وهو بعلاقة عكسية مع معدل العائد على الاستثمار ، فكلما زاد رأس المال المستثمر كلما انخفض معدل العائد على الاستثمار والعكس صحيح). مما يعني أن زيادة الاستثمار في رأس المال العامل سوف يؤثر على العائد بالانخفاض . ولكن هذا الأثر السلبي على العائد يضمن في نفس الوقت تخفيض في درجة المخاطر التي تتعرض لها إدارة الوحدة الاقتصادية إلى أدنى حد، مما يؤدي إلى تخفيض احتمالات العسر المالي، بسبب ارتفاع في نسبة التداول، وبالتالي نستنتج أن السياسة المتحفظة تحقق عائداً أقل مع مخاطر أقل .

- السياسة الجريئة

هي على عكس السياسة المتحفظة فقد حققت عائداً على الاستثمار بشكل أكبر مع احتمال زيادة المخاطر بسبب انخفاض في نسبة التداول وصافي رأس المال العامل. والسبب في ذلك ان انخفاض الاستثمار في الموجودات المتداولة يؤدي الى انخفاض في رأس المال المستثمر وهو بعلاقة عكسية مع معدل العائد على الاستثمار ، فكلما انخفض رأس المال المستثمر كلما ارتفع معدل العائد على الاستثمار والعكس صحيح .

حققت معدلات معتدلة مقارنة مع السياستين السابقتين .

الخلاصة

زيادة الاستثمار في رأس المال العامل يخفض من مخاطر العسر المالي بسبب ارتفاع نسبة التداول وصافي رأس المال العامل (مع التحفظ على المخزون السلعي الذي سنأتي على شرحه فيما بعد) . كما ان زيادة الاستثمار في رأس المال العامل يخفض أيضاً معدل العائد على الاستثمار. و العكس في حال انخفاض الاستثمار في رأس المال العامل فإنه يزيد معدل العائد على الاستثمار ويخفض نسبة التداول مما يعرض الوحدة الاقتصادية لمخاطر العسر المالي. ويحدث التعادل بين معدل العائد ونسبة التداول في السياسة المعتدلة .

واخيرا لا يوجد قاعدة محددة لاتباع سياسة دون الاخرى وهذا يعود الى ادارة الوحدة الاقتصادية والظروف الاقتصادية المحيطة بها فقد تفضل الادارة المخاطرة والحصول على عائد اكبر والعكس صحيح ١ .

٢ - سياسات تمويل رأس المال العامل :

طرق تمويل رأس المال العامل وأثره على العائد والمخاطرة

تعتبر عملية تمويل رأس المال العامل عن مبدأ المفاضلة بين العائد والمخاطر وعلاقة التفضيل بينهما . حيث لمصادر التمويل قصيرة وطويلة الأجل أثر واضح على كل من العائد والمخاطرة والمزج بينهما . فالقروض قصيرة الأجل تعتبر من المصادر كبيرة المخاطر بسبب حاجة الادارة إلى سيولة عالية لتسديد التزاماتها المستحقة ضمن فترات قصيرة، إلا أنها تضمن عائد أكبر لانخفاض تكلفتها ممثلةً بانخفاض أسعار الفائدة عليها (وقد تكون بدون فوائد) ، أما القروض طويلة الأجل فإن الادارة تتحمل تكاليف الفائدة العالية في حال تناقصت حاجتها إلى الأموال مما يؤدي إلى رفع تكاليف التمويل وتخفيض العائد إلى جانب تخفيض درجة المخاطر المرتبطة بالسيولة .



هيكل رأس المال العامل :

قبل البدء في بيان كيفية تمويل رأس المال العامل لابد من بيان أنواع رأس المال العامل الذي تحتفظ به الإدارة لمواصلة عملياتها التشغيلية لأن ذلك سوف يساعد على اختيار طريقة التمويل المناسبة حيث يقسم رأس المال العامل إلى :

١- رأس المال العامل الدائم :

هو الحد الأدنى من الموجودات المتداولة اللازم وجوده داخل الوحدة الاقتصادية لمواصلة عملياتها التشغيلية اليومية، ولا يمكن الاستغناء عنه فهو دائم طالما الوحدة الاقتصادية مستمرة في نشاطها التشغيلي، كالحدا الأدنى للمخزون والنقدية والذمم. وعادة يكون رأس المال الدائم ممول من رأس المال المستثمر مما يؤدي الى ارتفاع تكلفته .

٢- رأس المال العامل المؤقت :

هو الجزء الذي يزيد عن رأس المال العامل الدائم ويكون لمواجهة توسع معين بسبب بعض الظروف الموسمية أو الطارئة . فالوحدة الاقتصادية تقوم بزيادة الاستثمار في المخزون لتوقعها ندرة المواد الأولية أو ارتفاع الاسعار .

وعادة يكون رأس المال المؤقت ممول من الديون قصيرة الاجل مما يؤدي الى انخفاض تكلفته مقارنة مع تكلفة رأس المال العامل الدائم .

ويمكن شرح كيفية تأثير هيكل رأس المال العامل على قرار اختيار مصدر التمويل المناسب عن طريق التعرف على مبدأ التغطية .

مبدأ التغطية

يقضي هذا المبدأ بضرورة مواءمة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في تمويل الأصول مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه . وطبقاً لهذا المبدأ ينبغي تمويل رأس المال العامل الدائم والموجودات الثابتة بمصادر تمويل طويلة الأجل، كالقروض طويلة الأجل وحقوق الملكية، حتى لا تتعرض الوحدة الاقتصادية لخطر العسر المالي في حال تمويلها بمصادر قصيرة الأجل ، أما رأس المال العامل المؤقت فإنه يمكن أن يمول بمصادر تمويل قصيرة الأجل حتى لا تتعرض الوحدة الاقتصادية لآثار سلبية على

الربحية في حال تمويلها بمصادر طويلة الأجل نظرا لارتفاع تكلفتها، وبالتالي يزيد الاعتماد على الخصوم المتداولة كلما زادت الأصول المتداولة المؤقتة . وهذا ما يفسر مصطلح صافي رأس المال العامل وهو الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والقروض القصيرة الاجل ، فالفائض في صافي رأس المال العامل يعبر عن رأس المال العامل الدائم الممول من رأس المال المستثمر، أما رأس المال العامل المؤقت هو الذي يمكن ان يمول من القروض القصيرة الاجل ١ .

والخلاصة أن رأس المال العامل المؤقت وهو ذلك الجزء غير الممول من رأس المال المستثمر . أما رأس المال العامل الدائم وهو ذلك الجزء الممول من رأس المال المستثمر وهو الذي يمثل هامش الامان للوحدة الاقتصادية رغم ارتفاع تكلفته.

سياسات تمويل رأس المال العامل :

تعتمد الإدارة نفس سياسات الاستثمار في رأس المال العامل السابقة لتمويل رأس

المال العامل وهي :

١- السياسة المعتدلة

تعتمد هذه السياسة على مبدأ التغطية . فمن غير المنطق أن تمول الإدارة رأس المال العامل الدائم والمؤقت من مصادر طويلة الأجل ، وإن تم ذلك فالإدارة تتحمل تكاليف إضافية تترك أثراً على الربحية من خلال تحميل قائمة الدخل فوائد اكبر لمصادر الاموال طويلة الأجل . ومن غير المنطق أيضاً أن تمول الاستثمارات الدائمة والأصول الثابتة من مصادر قصيرة الأجل، فهذا يؤدي الى انخفاض تكلفة رأس المال وزيادة المخاطرة الى أبعد حدود مما يؤدي الى افلاس الوحدة الاقتصادية. فالسياسة المعتدلة ستجعل خطر التمويل في حدوده المقبولة مع ضمان عائد مقبول يحافظ على ربحية معتدلة .

٢- السياسة المتحفظة

تعتمد هذه السياسة على تمويل الموجودات الطويلة الأجل ورأس المال العامل



الدائم وجزء من رأس المال العامل المؤقت من مصادر التمويل طويلة الأجل، ويتم تمويل الجزء الباقي من رأس المال العامل المؤقت من مصادر التمويل قصيرة الأجل. وهذا الإجراء يخفض من الالتزامات المستحقة القصيرة الاجل مما يعزز السيولة، وبالتالي وصول المخاطر إلى حدودها الدنيا ، إلا أن عائد الوحدة الاقتصادية سينخفض بسبب ارتفاع تكاليف القروض طويلة الأجل ووجود أموال فائضة عن حاجة الإدارة .

٣- السياسة الجريئة

تعتمد هذه السياسة على تمويل كامل لرأس المال العامل المؤقت وجزء من رأس المال العامل الدائم من مصادر التمويل قصيرة الأجل، ويتم تمويل الباقي من رأس المال العامل الدائم والأصول الثابتة من مصادر التمويل طويلة الأجل . وهذا الإجراء يؤثر ايجابياً على ربحية الوحدة الاقتصادية نظرا لانخفاض تكلفة القروض القصيرة الاجل . إلى جانب ارتفاع المخاطر بسبب ارتفاع حجم القروض قصيرة الأجل، مما يزيد من احتمال العسر المالي . ١

أثر السياسات الثلاثة على العائد والمخاطرة :

لبيان ذلك الأثر نورد المثال التالي لإحدى الوحدات الاقتصادية :

البيان	المتحفظة	المعتدلة	الجريئة
الموجودات المتداولة والجاهزة	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
الموجودات الثابتة	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الموجودات	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
القروض قصيرة الأجل	-	٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
القروض طويلة الأجل	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
حقوق الملكية	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع المطالبات	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠

(٦٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠)	-	فائدة القروض قصيرة الأجل ٦%
(٦٠٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠٠٠)	(١٨٠٠٠٠٠)	فائدة القروض طويلة الأجل ١٢%
٣٨٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الفائدة
(١٥٢٠٠٠٠)	(١٤٠٠٠٠٠)	(١٢٨٠٠٠٠)	الضريبة ٤٠%
٢٢٨٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠	صافي الربح بعد الفائدة والضريبة
١	٢	لا يوجد ق. ق. الاجل	مؤشرات الخطر (السيولة): نسبة التداول
-	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٢- صافي رأس المال العامل
%٤٥.٦	%٤٢	%٣٨.٤	معدل العائد على حق الملكية= صافي الربح/حق الملكية

نلاحظ من الجدول التحليلي السابق أنه في السياسة المتحفظة كانت نسبة التداول وصافي رأس المال العامل مرتفعة، وبالتالي انخفاض المخاطرة، ونلاحظ أيضاً أن مؤشر العائد منخفض قياساً بالسياسات الأخرى، نظراً لاعتمادها على تمويل رأس المال العامل الدائم والمؤقت والموجودات الثابتة من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية، وهذه المصادر تكلفة تمويلها مرتفعة مقارنة مع تكلفة التمويل القصير الأجل، وهذا يدل على أن هذه السياسة تخفض المخاطرة والعائد في آن واحد. ذلك على عكس السياسة الجريئة التي تظهر ارتفاع مؤشرات الخطر الممثلة في انخفاض نسبة التداول وانعدام صافي رأس المال العامل (الحد الأدنى للتوازن المالي) أي عدم وجود هامش أمان في الوحدة الاقتصادية، وارتفاع في والعائد على الاستثمار، نظراً لاعتماد الوحدة الاقتصادية على تمويل رأس المال العامل الدائم والمؤقت من الديون قصيرة الأجل، وهذه المصادر تكلفة تمويلها منخفضة مقارنة مع تكلفة التمويل الطويلة الأجل. أما السياسة المعتدلة فإنها تقع بين السياستين المتحفظة والجريئة من حيث العائد والمخاطرة ١.

وفيما يلي جدول يبين تأثير سياسات التمويل البديلة على الربحية والمخاطرة :

تأثير السياسة على الربحية		تأثير السياسة على المخاطر		
السياسة	تكلفة التمويل المقتطعة من الأرباح (فوائد قروض ق.وط.الاجل)	الحجم النسبي للربح	صافي رأس المال العامل	الحجم النسبي للمخاطر
المتحفظة	١٨٠٠٠٠٠	عند حده الأدنى	١٠٠٠٠٠٠٠	عند حده الأدنى
المعتدلة	١٥٠٠٠٠٠	متوسط	٥٠٠٠٠٠٠٠	متوسط
الجريئة	١٢٠٠٠٠٠	عند حده الأقصى	صفر	عند حده الأقصى و لا يوجد هامش أمان

مفهوم صافي رأس المال العامل الخاص والخارجي

تهدف دراسة المركز المالي للوحدات الاقتصادية إلى تحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الميزانية والبحث عن أسبابها وتأثيرها على قدرة الوحدة الاقتصادية في سداد التزاماتها قصيرة الأجل ١ .

فإذا نظرنا إلى أي ميزانية نجد أنها مؤلفة من قسمين قسم علوي وقسم سفلي على النحو التالي :

المطالب	الموجودات
الأموال المستثمرة	الموجودات الثابتة
ديون قصيرة الأجل (مطالب متداولة)	الموجودات المتداولة والجاهزة

يبين طرف المطالبين مصادر أموال الوحدة الاقتصادية، ويبين طرف الموجودات أوجه استخدام هذه الأموال.

والمنطق السليم هو أن تمول الموجودات الثابتة من الأموال المستثمرة، وتمول الموجودات المتداولة والجاهزة من الديون قصيرة الأجل، وهذا التوازن يدعى قاعدة الحد الأدنى للتوازن المالي، ولكن هذا لا يكفي لضمان استقرار الوحدة الاقتصادية لذلك لابد من وجود هامش أمان وهو زيادة الموجودات المتداولة والجاهزة على الديون قصيرة الأجل وهذه الزيادة تدعى صافي رأس المال العامل . أما الموجودات المتداولة والجاهزة يطلق عليها إجمالي رأس المال العامل .

صافي رأس المال العامل :

هو الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون قصيرة الأجل أو هو الفرق بين الأموال المستثمرة (حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل) وصافي الموجودات الثابتة .

فإذا كان صافي رأس المال العامل :

- موجب : هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة ممول من الأموال المستثمرة.

- صفر : هذا يعني أن الوحدة الاقتصادية تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي .

- سالب : هذا يعني أن جزء من موجوداتها الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم والوحدة الاقتصادية مهددة بالإفلاس ١ .



مثال توضيحي :

١. صافي رأس المال العامل موجب :

قدمت إليك ميزانية إحدى الوحدات الاقتصادية على النحو التالي :

الميزانية العمومية

٤٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة	٥٠٠٠٠٠ حقوق الملكية
٤٠٠٠٠٠ موجودات متداولة وجاهزة	١٠٠٠٠٠ قروض ط.الأجل
	٢٠٠٠٠٠ قروض ق.الأجل

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة والجاهزة - ديون قصيرة الأجل

$$= ٤٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

أو صافي رأس المال العامل = الأموال المستثمرة - صافي الموجودات الثابتة

$$= ٦٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

صافي رأس المال العامل موجب وهذا يعني أن الموجودات الثابتة وجزء من الموجودات المتداولة والجاهزة ممول من الأموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية على النحو التالي :

الأموال المستثمرة ٦٠٠٠٠٠ تمول : ٤٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة وجزء بما يعادل ٢٠٠٠٠٠ من الموجودات المتداولة والجاهزة

إذاً صافي رأس المال العامل الموجب هو ذلك الجزء من الموجودات المتداولة والجاهزة الممول من الأموال المستثمرة، ووضع الوحدة الاقتصادية جيد .

٢. صافي رأس المال العامل مساوياً للصفر

قدمت إليك الميزانية العمومية لإحدى الوحدات الاقتصادية على النحو التالي :

الميزانية العمومية في....

٢٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة	١٥٠٠٠٠ حقوق الملكية
	٥٠٠٠٠ قروض ط.الأجل

١٠٠٠٠٠ قروض قصيرة الأجل	١٠٠٠٠٠ موجودات متداولة وجاهزة
-------------------------	-------------------------------

صافي رأس المال العامل = ١٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ = ٠

أو = ٢٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = ٠

الوحدة الاقتصادية تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي على إعتبار أن الموجودات الثابتة ممولة من الأموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية والموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الديون قصيرة الأجل .

الأموال المستثمرة ٢٠٠٠٠٠ تمول الموجودات الثابتة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ ل.س
والقروض قصيرة الأجل ١٠٠٠٠٠ تمول الموجودات المتداولة والجاهزة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ل.س

٣. صافي رأس المال العامل سالب :

قدمت إليك الميزانية العمومية لإحدى الوحدات الاقتصادية على النحو التالي :

الميزانية العمومية في....

١٠٠٠٠٠ حقوق الملكية	٢٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة
٥٠٠٠٠ قروض ط.الأجل	
١٠٠٠٠٠ ديون ق.الأجل	٥٠٠٠٠ موجودات متداولة وجاهزة

صافي رأس المال العامل = ١٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠

أو = ٢٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠

هذا يعني أن : جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل بما يعادل ٥٠٠٠٠ ل.س

ويمكننا عرض الميزانية السابقة على النحو التالي :

الميزانية العمومية في....

١٠٠٠٠٠ حقوق الملكية	٢٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
---------------------	--------------------------



٥٠٠٠٠ قروض.ط.الأجل	
٥٠٠٠٠ صافي رأس المال العامل	

ومن هذا العرض : يمكن أن نفهم بأن صافي رأس المال العامل سالب وأن ٥٠٠٠٠ ل س من الديون قصيرة الأجل تمول الموجودات الثابتة

صافي رأس المال العامل الخاص :

هو عبارة عن الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون طويلة وقصيرة الأجل، أو هو الفرق بين الأموال الخاصة (حقوق الملكية) وصافي الموجودات الثابتة.

فإذا كان صافي رأس المال العامل الخاص ١ :

● موجب : هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان في الوحدة الاقتصادية.

● صفر: هذا يعني أن الوحدة الاقتصادية تمول موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة فقط والموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الديون طويلة وقصيرة الأجل، والوحدة الاقتصادية تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي في حال عدم وجود ديون طويلة الأجل، أو تحقق هامش أمان في حال وجود ديون طويلة الأجل .

● سالب : هذا يعني أن الوحدة الاقتصادية جزء من موجوداتها الثابتة ممول من ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وهنا يجب التعرف على هذا الجزء.

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل الخاص سالب وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهنا نواجه عدة احتمالات :

● الديون طويلة الأجل أصغر من الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن الموجودات الثابتة جزء منها ممول من الديون قصيرة الأجل، وهذا وضع غير سليم للوحدة الاقتصادية

● الديون الطويلة الأجل تساوي أو أكبر من الجزء غير الممول من الأموال الخاصة

وهذا يعني أن الموجودات الثابتة جزء منها ممول من ديون طويلة الأجل وهذا وضع سليم للوحدة الاقتصادية.

مثال توضيحي :

قدمت إليك ميزانية إحدى الوحدات الاقتصادية على النحو التالي :

١. صافي رأس المال العامل الخاص موجب

٢٥٠.٠٠٠ الأموال الخاصة	٢٠٠.٠٠٠ موجودات ثابتة
٥٠.٠٠٠ د.ط.الأجل	١٥٠.٠٠٠ موجودات متداولة وجاهزة
٥٠.٠٠٠ د.ق.الأجل	

صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الموجودات الثابتة

أو = الموجودات المتداولة والجاهزة - الديون قصيرة وطويلة الأجل

$$= 200.000 - 250.000 = 50.000 \text{ ل.س.}$$

$$= 150.000 - 100.000 = 50.000 \text{ ل.س.} \quad \text{أو}$$

نلاحظ أن الوحدة الاقتصادية حصلت على أموال خاصة (حقوق الملكية) ٢٥٠.٠٠٠ التي استثمرتها في ٢٠٠.٠٠٠ موجودات ثابتة و ٥٠.٠٠٠ في الموجودات المتداولة والجاهزة.

كما نلاحظ أن لدى الوحدة الاقتصادية هامش أمان هو زيادة الأموال الخاصة على الموجودات الثابتة بالإضافة إلى أن الديون ط.الأجل ١٠٠.٠٠٠ = ٥٠.٠٠٠ + ٥٠.٠٠٠

٢. صافي رأس المال العامل الخاص مساويا للصفر

قدمت إليك ميزانية إحدى الوحدات الاقتصادية على النحو التالي :

٢٠٠.٠٠٠ الأموال الخاصة	٢٠٠.٠٠٠ الموجودات الثابتة
١٠٠.٠٠٠ د.ط.الأجل	١٥٠.٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة
٥٠.٠٠٠ د.ق.الأجل	



صافي رأس المال العامل الخاص = ٢٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = ٠

$$٠ = ١٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠ =$$

إن صافي رأس المال العامل الخاص مساوياً للصفر وهذا يعني أن الموجودات الثابتة ممولة من الأموال الخاصة فقط أي : ٢٠٠٠٠٠ أموال خاصة تمول ٢٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة.

ونلاحظ أن الوحدة الاقتصادية لديها هامش أمان يعادل الديون ط.الأجل أي

$$١٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠ \quad \text{صافي رأس المال العامل موجب ويساوي}$$

$$١٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠ \quad \text{أو}$$

٣. صافي رأس المال العامل الخاص سالب

قدمت إليك ميزانية إحدى الوحدات الاقتصادية على النحو التالي :

٢٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة	١٥٠٠٠٠ أموال خاصة
٥٠٠٠٠ م.م.ج	٣٠٠٠٠ ق.ط.الأجل
	٧٠٠٠٠ ق.ق.الأجل

$$\text{صافي رأس المال العامل الخاص} = ٢٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ \text{ س.س}$$

$$\text{أو} \quad ١٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ \text{ س.س}$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل الخاص سالب وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل وهنا نواجه عدة احتمالات : ١

١. الديون طويلة الأجل أصغر من الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن الموجودات الثابتة جزء منها ممول من الديون قصيرة الأجل وهذا وضع غير سليم للوحدة الاقتصادية كما هو في المثال السابق حيث نلاحظ أن ٥٠٠٠٠ من الموجودات

١ جبل د. علاء الدين - تحليل القوائم المالية، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤ - ص

الثابتة ممول من الديون طويلة الأجل بما يعادل ٣٠٠٠٠٠ ل.س والباقي ٢٠٠٠٠ ل.س ممول من الديون قصيرة الأجل.

٢. الديون طويلة الأجل تساوي أو أكبر من الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن الموجودات الثابتة جزء منها ممول من الديون طويلة الأجل وهذا وضع سليم للوحدة الاقتصادية.

مثال : قدمت إليك ميزانية إحدى الوحدات الاقتصادية على النحو التالي :

٢٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة	١٥٠٠٠٠ أموال خاصة
٥٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة.	٦٠٠٠٠ د.ط.الأجل ٤٠٠٠٠ د.ق.الأجل

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل الخاص - ٥٠٠٠٠ وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون طويلة الأجل :

٢٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة ممولة من ١٥٠٠٠٠ أموال خاصة

ومن ٥٠٠٠٠ ديون طويلة الأجل

أما الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من ١٠٠٠٠ الديون طويلة الأجل

ومن ٤٠٠٠٠ الديون قصيرة الأجل

وفي هذه الحالة رغم أن صافي رأس المال العامل الخاص سالب إلا أن الوحدة الاقتصادية لديها هامش أمان يعادل ١٠٠٠٠ ل.س أي صافي رأس المال العامل موجب.

صافي رأس المال العامل الخارجي :

هو عبارة عن التمويل الخارجي ويتمثل في القروض طويلة الأجل أو هو عبارة

عن الفرق بين صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص .

- فإذا كان صافي رأس المال العامل الخارجي موجب : فهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية لديها قروض طويلة الأجل وتمول فيه استثماراتها.



- أما إذا كان صافي رأس المال العامل الخارجي مساوياً "لصفر" فهذا دليل على عدم وجود قروض طويلة الأجل مع ملاحظة أنه لا يمكن أن يكون صافي رأس المال العامل الخارجي سالباً

وفي حال عدم وجود قروض طويلة الأجل يتساوى صافي رأس المال العامل مع صافي رأس المال العامل الخاص .

مثال محلول

قدمت إليك بيانات المركز المالي لإحدى المنشآت على النحو التالي :

أموال خاصة	٨٠٠٠٠٠	آلات	٢٥٠٠٠٠
مجمع اهتلاك آلات	٥٠٠٠٠	مباني	٤٨٠٠٠٠
مجمع اهتلاك مباني	٨٠٠٠٠	مساهمات أوراق مالية	١٠٠٠٠٠
الديون طويلة الأجل	٢٠٠٠٠٠		
أوراق دفع	٥٠٠٠٠	مخزون	١٠٠٠٠٠
دائنون	٨٠٠٠٠	أوراق قبض	١٢٠٠٠٠
أرباح قيد التوزيع	٧٠٠٠٠	نقدية	٢٨٠٠٠٠
	١٣٣٠٠٠٠		١٣٣٠٠٠٠

المطلوب:

١. حساب صافي رأس المال العامل
٢. صافي رأس المال العامل الخاص
٣. صافي رأس المال العامل الخارجي

الحل :

$$\begin{aligned}
 & ١ - \text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأموال المستثمرة} - \text{صافي الموجودات لثابتة} \\
 & \text{أو} = \text{الموجودات المتداولة والجاهزة} - \text{د.ق. الأجل} \\
 & = ١٠٠٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}
 \end{aligned}$$

$$= 500000 - 200000 = 300000 \text{ ل.س.}$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل موجب أي أن الوحدة الاقتصادية لديها هامش أمان حيث بلغت الأموال المستثمرة ١٠٠٠٠٠٠٠ مولت بها ٧٠٠٠٠٠٠ موجودات ثابتة و ٣٠٠٠٠٠٠ جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة

٢- صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة.
أو = موجودات متداولة وجاهزة (-) د.ط.ق.الأجل

$$= 800000 - 700000 = 100000 \text{ ل.س.}$$

$$= 500000 - 400000 = 100000 \text{ ل.س.}$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل الخاص موجب، وبالتالي الوحدة الاقتصادية قادرة على تمويل موجوداتها الثابتة وجزء من موجوداتها المتداولة من أموالها الخاصة، وبالتالي ليست بحاجة إلى تمويل خارجي .

صافي رأس المال العامل الخارجي = ٣٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س. وتمثل القروض طويلة الأجل .

ويمكن عرض الميزانية السابقة للتوضيح على النحو التالي :

٢٠٠٠٠٠ آلات	٨٠٠٠٠٠ الأموال الخاصة
٤٠٠٠٠٠ مباني	٢٠٠٠٠٠ قروض ط.الأجل
١٠٠٠٠٠ مساهمات مالية	
٣٠٠٠٠٠ صافي رأس المال العامل :	
١٠٠٠٠٠ ص.ر. المال العامل الخاص	
٢٠٠٠٠٠ ص.ر. المال العامل الخارجي	
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

النسب المالية

تعد النسب من الوسائل الأساسية للرقابة وتقييم الأداء في المشاريع الاقتصادية وهي من أقدم أدوات التحليل المالي. تعريف النسب المالية: هي العلاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام، وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط ولذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر للوصول إلى دلالات معينة ومعاني.

أهداف النسب المالية:

1. إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه
2. توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات
3. إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة
4. تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بتوفير المعلومات التحليلية لها للقيام بأعمالها بفاعلية من خلال استخراج النسب المالية المختلفة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ومقارنة هذه النسب بالمعايير الثابتة، الأمر الذي يساعد على تقييم الأداء من خلال الرقابة على أعمال المشروع.

أنواع النسب المالية:

أولاً: نسب الهيكل المالي: دراسة وتحليل الهيكل المالي للمنشأة وتقسّم إلى:

1. نسب التركيب الهيكلي للمشروع:

- نسب خاصة بطرف الموجودات: وتبين هذه النسب الوزن النوعي لعناصر الموجودات وتتألف من:

$$\left(\frac{\text{الموجودات الجاهزة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) ، \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) ، \left(\frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right)$$

إن توزيع موجودات المشروع إلى ثابتة ومتداولة يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة وليس هناك توزيع أمثل لموجودات المشروع إلا أنه يمكننا القول بشكل عام أن نسبة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات المتداولة تتجاوز في أغلب الأحيان 50% في المشروعات الصناعية، كما يمكن الاستفادة من استخدام النسب من خلال مقارنتها مع سنوات سابقة ومعرفة التطور الحاصل في موجودات المشروع.

- نسب خاصة بطرف المطالب:

$$\left(\frac{\text{د ق الأجل}}{\text{إجمالي المطالبات}} \right), \left(\frac{\text{د ط الأجل}}{\text{إجمالي المطالبات}} \right), \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي المطالبات}} \right)$$

تبين هذه النسب أهمية ونسبة كل مصدر من مصادر الأموال من جهة ومن جهة أخرى يمكن مقارنة هذه النسب مع النسب الخاصة بطرف الموجودات للتعرف على التوازن المالي للمنشأة من حيث توزيع مصادر أموالها وطبيعة استخدامها.

2. **نسب الهيكل التمويلي:** وتساعد إدارة المنشأة على دراسة كفاءة استثمار الأموال الخاصة والأموال المستثمرة في المشروع وهي:

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الداخلي للموجودات الثابتة} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right)$$

وتبين هذه النسبة التمويل الداخلي للموجودات الثابتة وارتفاعها يشير إلى مدى قدرة المنشأة على تمويل موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة وهذا يعني أنه إذا كانت النسبة:

- أكبر من (1) فإن صافي رأس المال العامل الخاص موجب والموجودات الثابتة ممولة من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان لدى المنشأة.

- تساوي (1) أي الموجودات الثابتة ممولة بالكامل من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان لدى المنشأة يعادل القروض طويلة الأجل وفي حال عدم وجودها فإن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

- أصغر من (1) أي جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل.

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الداخلي والخارجي للموجودات الثابتة} = \left(\frac{\text{الأموال المستثمرة}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right)$$

وتبين هذه النسبة تمويل الموجودات الثابتة من الأموال الخاصة للمشروع بالإضافة إلى تمويل القروض طويلة الأجل لهذه الموجودات، فإذا كانت هذه النسبة:

- أكبر من (1) فإن الأموال المستثمرة تمول الموجودات الثابتة وجزءاً من الموجودات المتداولة والجاهزة وصافي رأس المال العامل موجب.

- تساوي (1) أي إن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

- أصغر من (1) أي جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وصافي رأس المال العامل سالب.

$$- \text{نسبة التمويل الخارجي للموجودات الثابتة} = \left(\frac{\text{ق.ط.الأجل}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right) ,$$

وتبين هذه النسبة تمويل الموجودات الثابتة من القروض الطويلة الأجل

- نسب التمويل قصير الأجل:

$$\text{نسبة تمويل الموجودات المتداولة والجاهزة} = \left(\frac{\text{ق.ق.الأجل}}{\text{موجودات متداولة وجاهزة}} \right)$$

ارتفاع هذه النسبة يعني أن جزءاً من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وانخفاضها يشير إلى ارتفاع في رأس المال العامل أي أن هناك علاقة عكسية بين هذه النسبة وصافي رأس المال العامل.

$$\text{نسبة التمويل الدائم لصافي رأس المال العامل} = \left(\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{رأس المال العامل}} \right)$$

ارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع تمويل الموجودات المتداولة والجاهزة من الأموال المستثمرة وهذا وضع جيد، والعكس صحيح مثلاً: إذا كانت هذه النسبة تساوي 30% يعني أن 30% من الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال المستثمرة و 70% ممولة من الديون قصيرة الأجل، أما إذا كانت تساوي الواحد يعني أن جميع الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال المستثمرة (وهذا غير منطقي إلا إذا كانت المنشأة ببداية نشاطها، وإذا كانت مساوية للصفر فيعني تحقيق قاعدة الحد الأدنى للتوازن المالي.

$$\bullet \text{ نسبة المديونية الكاملة} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي ديون طويلة وقصيرة الأجل}} \right)$$

وتشير هذه النسبة إلى ارتباط المنشأة بالغير من ناحية المديونية فإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فهي مقبولة عموماً، أما إذا كانت أصغر من الواحد فهذا يدل على أن وضع المنشأة ضعيف ومرتبطة بالغير.

$$\bullet \text{ نسبة المديونية طويلة الأجل} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون طويلة الأجل}} \right)$$

وتظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن (1) أي يجب ألا تكون الديون طويلة الأجل أكثر من الأموال الخاصة، وكلما كانت مرتفعة كلما كان هذا أفضل للمنشأة وللدائنين.

$$\bullet \text{ نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right) , \text{ كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل للمنشأة}$$

وللدائنين

ثانياً: نسب السيولة: مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية دون التعرض لأي مشكلة أو أزمة مالية وتتوقف سيولة المنشأة على قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسعة الممكنة أو بالوقت اللازم. ولها عدة مؤشرات:

1. $\text{نسب التداول} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$ ، وتظهر مدى تغطية الموجودات المتداولة والجاهزة لديون قصيرة الأجل وتكون النسبة جيدة عندما تساوي 2 إلى 1 أي أن الموجودات المتداولة والجاهزة ضعف الديون قصيرة الأجل غير أن هذه النسبة لا تعطي صورة واضحة عن سيولة الوحدة الاقتصادية، وقد يكون الحكم من خلالها مضللاً في بعض الأحيان فاختلاف تشكيلة عناصر الموجودات المتداولة والجاهزة مع بقاء مجموعها ثابت في سيولة المشروع الحقيقية دون أن يظهر ذلك في حساب نسبة التداول لذلك لابد من اللجوء إلى النسبة التالية:
2. $\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة - أصعبها تحولاً إلى نقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$ ، ولكن الفكرة هنا ماهي الموجودات الأصعب تحولاً إلى نقدية؟

(المخزون، أوراق مالية غير مسعرة في البورصة، أوراق قبض غير قابلة للخصم)

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة دون اللجوء إلى المخزون في ذلك.

مثال: قدمت إليك البيانات التالية عن المشروعين أ & ب:

البيان	أ	ب
المخزون	50000	30000
أوراق قبض	40000	30000
النقدية	10000	40000
المجموع	100000	100000

المطلوب: حساب نسبة التداول لكل من المشروعين ونسبة السيولة السريعة وإبداء الرأي في سيولة كل منها، وذلك بفرض أن المطالبات المتداولة لكل منها بلغت 50000.

الحل:

$$\text{نسبة التداول للمشروع} = \frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسبة التداول للمشروع (أ)} = \frac{100}{50} = 2$$

$$\text{نسبة التداول للمشروع (ب)} = \frac{100}{50} = 2$$

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة - أصعبها تحولاً إلى نقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسبة التداول السريعة للمشروع (أ)} = \frac{50-100}{50} = 1$$

$$\text{نسبة التداول السريعة للمشروع (ب)} = \frac{30-100}{50} = 1.4$$

نلاحظ أن نسبة السيولة لكلا المشروعين واحدة وهي 2 مع العلم أن المشروع ب يتمتع بسيولة أكبر .

3. نسبة الجاهزية النقدية: وتعتبر عن مدى جاهزية المشروع النقدية لسداد التزاماته الفورية علماً أن الديون قصيرة الأجل لا تستحق في وقت واحد وتكون النسبة كما يلي = $\left(\frac{\text{الموجودات الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$ ، وتعرف الموجودات شبه الجاهزة بأنها الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقدية حين الحاجة وتتمثل بالأوراق المالية المسعرة في البورصة وأوراق القبض القابلة للخصم.

ثالثاً: نسب الربحية:

1. معدل العائد على حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$ ، تقيس هذه النسبة معدل ربحية المشروع لاستثمار أمواله الخاصة ويفضل البعض أخذ متوسط الأموال الخاصة نظراً لأن الربح هو نتيجة نشاط المشروع بين فترتين (بداية ونهاية المدة).

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = \left(\frac{\text{حقوق الملكية أول المدة} + \text{حقوق الملكية آخر المدة}}{2} \right)$$

وتهدف هذه النسبة إلى قياس معدل ربحية المشروع لاستثمار أمواله الخاصة.

$$2. \text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} + \text{فوائد د.ط. الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} \right) ،$$

متوسط فوائد الديون طويلة الأجل = متوسط القروض طويلة الأجل × معدل الفائدة السنوي .

مثال: قدمت إليك البيانات التالية لإحدى الشركات عن عامي 2012، 2013:

البيان	2012/12/31	2013/12/31
رأس المال	300000	400000
الاحتياطي العام	100000	120000
أرباح مرحلة	40000	80000
قروض طويلة الأجل	100000	160000
المجموع	540000	760000

إذا علمت أن: - وزعت الشركة في نهاية عام 2013 مبلغ 80000 على المساهمين.

- نسبة الفوائد على القروض طويلة الأجل 5% سنوياً.

المطلوب: حساب معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.

الحل:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{240000}{560000} = 0.428 \text{ وهو يعبر عن ربحية}$$

المشروع من استثمار أمواله الخاصة، حيث أنه تم حساب:

• صافي الربح = تغير رأس المال + تغير. أ. عام + تغير أرباح مرحلة + أرباح موزعة

$$240000 = 80000 + 40000 + 20000 + 100000 =$$

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = \frac{(160000 - 80000 + 760000) + (100000 - 540000)}{2} = 560000$$

$$\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} + \text{فوائد د. ط. الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} =$$

$$0.35 = \frac{6500 + 240000}{690000}$$

حيث تم حساب :

$$\text{فوائد د. ط. الأجل} = \frac{160000 + 100000}{2} \times 5\% = 6500 \text{ ل.س.}$$

$$\text{متوسط رأس المال المستثمر} = \frac{80000 + 760000 + 540000}{2} = 690000 \text{ ل.س.}$$

ملاحظة: لقد تم إضافة الأرباح الموزعة على حقوق الملكية لأن صافي الربح المتولد هو عن الفترة من 1/1 ولغاية 12/31 وذلك لمعرفة معدل العائد على حقوق الملكية بشكل صحيح (يجب إضافة صافي الربح بالكامل).

3. ربحية المبيعات = $\left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \right)$ ، وتهدف هذه النسبة إلى قياس مدى ربحية الليرة الواحدة من

المبيعات، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن الأداء العام جيد في مجمل أنشطة المنشأة.

4. نسبة الربح الموزع إلى متوسط حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$

5. نسبة الربح الموزع إلى صافي الربح = $\left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}} \right)$ ،

وهي مهمة للمساهمين والمستثمرين وذلك لمعرفة حجم الأرباح الموزعة من الربح المحقق.

رابعاً: نسب معدل الدوران: إن دراسة كفاءة الوحدات الاقتصادية في إدارة المخزون وسياسات الائتمان وكفاءة استخدام رأس المال المستثمر:

1. معدل دوران المخزون = $\left(\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \right)$ ، عدد مرات حركة المخزون خلال العام، وتحسب فترة التخزين = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران المخزون}} \right)$

إذا كان معدل دوران المخزون 10 مرات سنوياً يعني أن فترة التخزين 36.5 يوم، وكلما قلت فترة التخزين كلما كان معدل دوران المخزون أسرع. الأمر الذي يؤدي لارتفاع سيولة المنشأة والعكس صحيح.

2. معدل دوران أوراق القبض = $\left(\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{أوراق القبض}} \right)$ ، وتحسب فترة التحصيل لأوراق القبض = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران أوراق القبض}} \right)$

3. معدل دوران الزبائن = $\left(\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{الزبائن}} \right)$ ، وتحسب فترة التحصيل = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران الزبائن}} \right)$

كلما قلت فترة التحصيل كلما كان معدل دوران الزبائن أكثر مما ينعكس إيجاباً على سيولة المشروع.

4. معدل دوران الموردين = $\left(\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الموردين}} \right)$ ، وتحسب فترة السداد = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران الموردين}} \right)$

ويمكن مقارنة معدل دوران الموردين مع معدل دوران الزبائن للتعرف على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وكلما كانت فترة التحصيل أقل من فترة السداد كان التأثير إيجابياً على سيولة المشروع ومقدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

5. معدل دوران أوراق الدفع = $\left(\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{أوراق الدفع}} \right)$ ، وتحسب فترة السداد = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران أوراق الدفع}} \right)$ ، كلما انخفضت هذه النسبة كانت أفضل للمنشأة.

6. معدل دوران إجمالي الأصول = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \right)$ ، م.د.أ. متداولة = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة و الجاهزة}} \right)$ ، م.د.أ. ثابتة = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \right)$

ارتفاع هذه النسب مؤشر ايجابي وجيد على كفاءة إدارة المنشأة لأصولها.

7. معدل دوران حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$ ، تظهر هذه النسبة مساهمة كل ليرة واحدة من حقوق الملكية في المبيعات، لكن ارتفاعها لا يعني بالضرورة زيادة أرباح المنشأة، حيث لا بد من دراسة ربحية الأموال المستثمرة (قد يكون تحقيق قدر أكبر من المبيعات على حساب معدل الربحية). ولا يمكن الحكم على هذه النسبة إلا بعد مقارنتها مع بيانات سنوات أخرى أو مؤشرات معيارية.

8. معدل دوران رأس المال = $\left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال}} \right)$ ، تظهر مساهمة كل ليرة واحدة من رأس المال في المبيعات، وارتفاعها مؤشر ايجابي .

خامساً: نسب ومؤشرات الأسواق المالية:

1. مؤشر نسبة عائد السهم = $\left(\frac{\text{نصيب السهم من الربح الموزع}}{\text{سعر السهم}} \right)$ ، ويفيد في معرفة الأرباح الخاصة بالسهم الواحد وتستخدم هذه الأرباح لتقدير قيمة السهم السوقية في البورصة وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة على سعر السهم في البورصة (سعر الإقفال) في اليوم السابق.

2. مؤشر ربحية السهم الواحد = $\left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right)$. وتقسم هذه النسبة إلى :

• ربحية السهم من الأرباح الموزعة = $\left(\frac{\text{صافي الربح الموزع}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right)$

• ربحية السهم من الأرباح غير الموزعة = $\left(\frac{\text{صافي الربح غير الموزع}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right)$

3. مؤشر مضاعف سعر السهم = $\left(\frac{\text{سعر إقفال السهم في نهاية السنة}}{\text{الربح النقدي الموزع للسهم}} \right)$ = مرات

4. معدل دوران الأسهم = $\left(\frac{\text{كمية الأسهم المتداولة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right)$ ، كلما قل معدل دوران السهم فإن ذلك يدل على

الاحتمالات التالية:

- أ- احتفاظ المساهمين بالأسهم بفرض أن الشركة تحقق أرباحاً عالية في الوقت الراهن.
 ب- أو أن السعر السوقي للسهم أقل من القيمة الدفترية وكما أن ارتفاع هذا المعدل يدل على ارتفاع المضاربة على هذه الأسهم.

5. الربح(العائد) لفترة الاقتناء = $\left(\frac{\text{سعر بيع السهم} + \text{سعر شراء السهم} + \text{الربح الذي حصل عليه}}{\text{سعر شراء السهم}} \right)$ ، وتعبر هذه النسبة عن الربح الحقيقي الذي يحصل عليه حامل السهم الذي احتفظ بسهمه لمدة زمنية محددة محصورة بين تاريخ شراء السهم وتاريخ بيعه.

مثال: أكمل الميزانية التالية(المبالغ بالآلاف):

الميزانية في 2012/12/31 (المبالغ بالآلاف)

.....	الأصول الثابتة	30000	رأس المال
.....	المخزون السلعي	10000	الأرباح المحتجزة
.....	المدينون		ديون منها 60% طويلة الأجل
.....	النقدية		
.....			

إذا علمت أن:

- الديون /حقوق الملكية = 0.75
- نسبة السيولة السريعة = 1.25 مرة
- معدل دوران الأصول = 1.5
- متوسط فترة التحصيل = 73 يوم
- معدل دوران المخزون = 7 مرات
- 60 % من المبيعات آجلة

الحل:

- الديون/ حقوق الملكية = 75% أي الديون = 75% × حقوق الملكية = 30000 = 75% × 40000
- الديون موزعة:
- د. ط. الأجل = 60% × 30000 = 18000
- د. ق. الجل = 40% × 30000 = 12000
- نسبة السيولة السريعة = [م. متداولة وجاهزة - مخزون (أصعبها تحويلاً إلى نقدية)] / د. ق. الأجل
- 1.25 = (م. متداولة - مخزون) / 12000

$$\text{أي: الأصول السائلة (م.متداولة- مخزون)} = 12000 \times 1.25 = 15000$$

- معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول أي: $1.5 = \frac{70000}{\text{صافي المبيعات}}$
 $\text{صافي المبيعات} = 1.5 \times 70000 = 105000$ فيها 60% آجل = 63000، و 40% نقدي = 42000
- معدل دوران المخزون = المبيعات / المخزون أي: $7 = \frac{105000}{\text{المخزون}}$
 $\text{المخزون} = \frac{105000}{7} = 15000$
- متوسط فترة التحصيل = $\frac{365}{\text{معدل دوران المدينين أي: معدل دوران المدينين} = \frac{73}{365} = 5 \text{ مرات}}$
- معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة / المدينين. أي: $\frac{12600}{5} = 63000$
- النقدية = أصول سائلة - مدينين = $12500 - 15000 = 2500$
- الأصول الثابتة = إجمالي الأصول - الأصول المتداولة والجاهزة
 $40000 = (15000 + 2500 + 12500) - 70000 =$

الميزانية

رأس المال	30000	أصول	40000
		ثابتة	
أرباح محتجزة	10000	المخزون	15000
د. ط. الأجل	18000	المدينون	12500
د. ق. الأجل	12000	النقدية	2500
	70000		70000

قائمة التغيرات في المركز المالي^١

تتكون أنشطة الوحدات الاقتصادية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والتي تظهرها كل من الميزانية وقائمة الدخل.

فالميزانية تظهر وضع هذه الأنشطة بتاريخ معين، حيث تتمثل الأنشطة التمويلية في حقوق الملكية والمطالب المتداولة، أما الأنشطة الاستثمارية تتمثل في الموجودات، بينما تظهر قائمة الدخل الأنشطة التشغيلية، ومع ذلك فإن هاتين القائمتين لا تستطيعان الإجابة عن كافة الأسئلة. لذلك جاءت قائمة التغيرات في المركز المالي لتحديد التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

تعريف قائمة التغيرات في المركز المالي

تعرف قائمة التغيرات في المركز المالي على أنها قائمة تتضمن بياناً بالمصادر المختلفة للحصول على الأموال وأوجه استخدام هدم الأموال التي لا تظهرها كل من الميزانية وقائمة الدخل، وذلك عن طريق تبيان ما يحدث في المركز المالي للوحدة الاقتصادية بين فترتين متتاليتين.

ولمعرفة هذه التغيرات وأثرها على الوحدة الاقتصادية يتم إعداد قائمتين :

١. قائمة التغير في صافي رأس المال العامل، ونحصل على البيانات اللازمة لإعدادها من القسم السلفي للميزانية

٢. قائمة الموارد المالية واستخداماتها، ونحصل على البيانات اللازمة لإعدادها من القسم العلوي للميزانية

أولاً - قائمة التغير في صافي رأس المال العامل

تظهر هذه القائمة التغير الذي يطرأ على صافي رأس المال العامل ويتم استخراج هذا التغير من خلال الدراسة والمقارنة لعناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة

^١ نعيم حسني دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية والعلمية، مطبعة النور، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٠ - ص ٧٦

لميزانيتين متتاليتين، ومقدار التغير إما أن يكون زيادة أو نقص في صافي رأس المال العامل . ولا تظهر أسباب هذا التغير، ومن أجل معرفة أسباب هذا التغير فلا بد من إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها . وتعد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل كما يلي وفق الشكل التالي:

البيان		سنوات الدراسة		الأثر على صافي رأس المال العامل	
		السابقة	الحالية	بالزيادة	بالنقصان
الأصول المتداولة والجاهزة المخزون السلعي المدينون النقدية مصرفات م. مقدماً		xxx	xxx	xxx	xxx
		xxx	xxx	xxx	xxx
		xxx	xxx	xxx	xxx
		xxx	xxx	xxx	xxx
المجموع		xxx	xxx	xxx	xxx
الخصوم المتداولة دائنون م. مستحقة		xxx	xxx	xxx	xxx
		xxx	xxx	xxx	xxx
المجموع		xxx	xxx	xxx	xxx
صافي رأس المال العامل		xxx	xxx	xxx	xxx
الزيادة في صافي رأس المال العامل أو النقصان				xxxx	xxxx

ثانياً: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

تعرف هذه القائمة بأنها القائمة التي تبين المصادر المختلفة للأموال التي حصلت



عليها الوحدة خلال فترة زمنية معينة والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال وتعد هذه القائمة عن طريق دراسة التغيرات الطارئة على الأصول والخصوم لميزانيتين متتاليتين وتعد هذه القائمة على أساس ميزانيات فعلية كما يمكن أن تعد على أساس الموازنات التخطيطية .

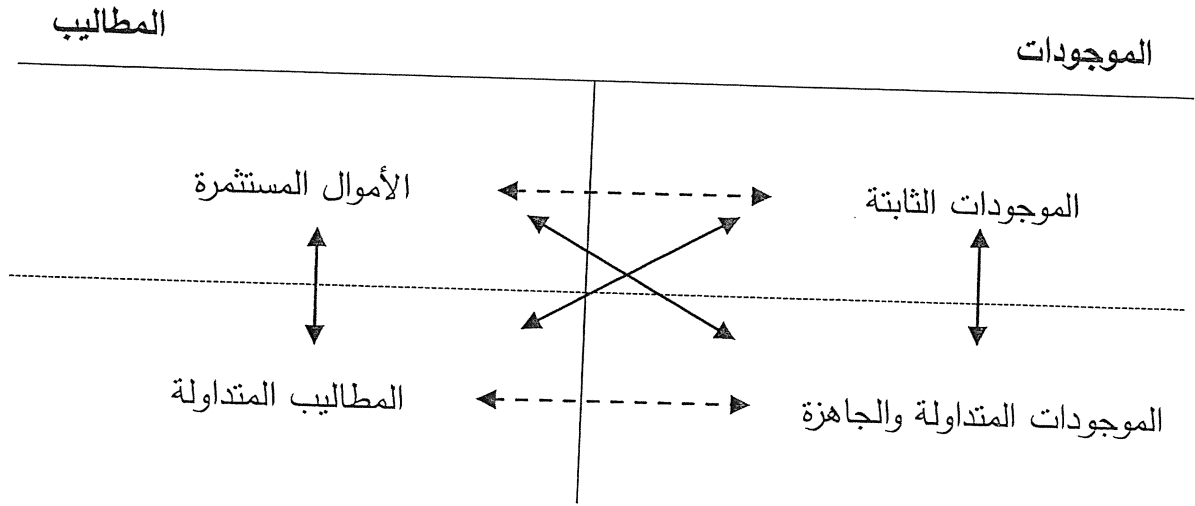
ويمكننا إيجاز المصادر الرئيسية للموارد المالية وكذلك أوجه استخدامها في الوحدة الاقتصادية بالشكل التالي :

نموذج قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

الاستخدامات	الموارد
١. صافي الخسارة السنوية (يضاف اليها الايرادات غير العادية ويطرح منها الخسائر غير العادية)	١. صافي الربح السنوي (يطرح منه الايرادات غير العادية ويضاف اليه الخسائر غير العادية)
٢. نقص رأس المال	٢. زيادة رأس المال
٣. نقص القروض طويلة الأجل	٣. زيادة القروض طويلة الأجل
٤. زيادة اقراض طويل الأجل	٤. نقص الإقراض طويل الأجل
٥. شراء أصول ثابتة	٥. بيع أصول ثابتة
٦. الأرباح الموزعة خلال الفترة المدروسة	٦. اهتلاكات الأصول الثابتة للفترة المدروسة
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد
الرصيد: نقص في صافي رأس المال العامل، اذا كانت الاستخدامات اكبر	الرصيد: زيادة صافي رأس المال العامل اذا كانت الموارد اكبر

وبشكل عام تحصل الوحدة الاقتصادية على موارده من خلال نقص الأصول أو زيادة في المطالبات. وتستخدم الوحدة الاقتصادية الأموال من خلال زيادة الأصول أو نقص في المطالبات إن أي عملية تزيد مبلغ رأس المال العامل تعتبر مصدرا من مصادر الأموال وأي عملية تخفض رأس المال العامل تعتبر استخداما للأموال . وهناك بعض العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل لذلك لا تعتبر مصدرا ولا استخداما

ويمكن تمثيل ذلك من خلال تقسيم الميزانية إلى أربع مجموعات وهي ^١:



العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل
العمليات التي تؤثر على رأس المال العامل
خط رأس المال العامل

من أجل التأثير على صافي رأس المال العامل يجب أن تتضمن العملية عناصر متداولة وعناصر غير متداولة بمعنى آخر يجب أن تتضمن العملية حسابات في كلا الجانبين من الخط المنصف للعناصر المتداولة وغير المتداولة، ويمكن أن يدعى هذا الخط بخط رأس المال العامل وكل عملية تقطع هذا الخط تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة أو النقصان .

• هناك عمليات تحدث ولا تؤثر على صافي رأس المال العامل وهي ^٢:

العمليات التي تحدث ضمن المجموعات الأربعة : أي إذا تمت عملية ضمن مجموعة واحدة، حساب متداول مع حساب متداول من نفس المجموعة فلن يكون لها أثر على صافي رأس المال العامل باعتبارها لم تقطع خط رأس المال العامل. بالإضافة إلى العمليات التي تحدث بين مجموعتين علويتين أو سفليتين : أي عنصر موجودات متداولة

^١ نعيم حسني دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية والعلمية، مطبعة النور، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٠ - ص ٨٨

^٢ نعيم حسني دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية والعلمية، مطبعة النور، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٠ - ص ٨٣

مع مطالب متداولة لن يكون لها أثر على صافي رأس المال العامل باعتبارها لم تقطع
خط رأس المال العامل ايضاً.

مما سبق نجد أنه يمكن تحديد عشرة أنواع عامة للعمليات منها ستة أنواع لا
تؤثر على صافي رأس المال العامل وأربع أنواع تؤثر على صافي رأس المال العامل
(الأجزاء المتأثرة)

على صافي رأس المال العامل (مثال)

١-الموجودات الثابتة	١.مبادلة أرض بمعدات وآلات .
٢-الأموال المستثمرة	٢. زيادة رأس المال من الاحتياطي أو الأرباح .
٣-الموجودات المتداولة والجاهزة	٣. شراء أوراق مالية نقداً، تحصيل حسابات الزبائن نقداً
٤-الديون قصيرة الأجل	٤.مبادلة حساب دائنين بورقة دفع
٥-الموجودات الثابتة مع الأموال المستثمرة	٥.إصدار أسهم مقابل امتلاك أراضي.
٦-الموجودات المتداولة مع د.ق.الأجل	٦. تسديد حسابات الدائنين أو شراء بضاعة على الحساب .

نلاحظ أن العمليات الستة السابقة لا تؤثر على صافي رأس المال العامل .

(الأجزاء المتأثرة)

العمليات التي تؤثر على

صافي رأس المال العامل (مثال)

١.الموجودات المتداولة والجاهزة مع الأموال المستثمرة .	١. إصدار أسهم أو سندات مقابل نقدية (مصدر)، تسديد جزء من قيمة الأسهم نقداً
٢.الموجودات الثابتة مع د.ق.الأجل	٢.شراء أصول أو معدات مقابل ائتمان قصير الأجل .
	٣.شراء أصول نقداً (استخدام)

٣. الموجودات الثابتة مع م.م. والجاهزة	٤. مبادلة ورقة دفع قصيرة الأجل بورقة طويلة الأجل (مصدر) ، الإعلان عن توزيع أرباح (استخدام)
٤. الأموال المستثمرة مع د.ق. الأجل	

نلاحظ أن العمليات الأربعة السابقة تؤثر على صافي رأس المال العامل وتعتبر مصدراً للأموال أو استخداماً".

ملاحظة : إن الإعلان عن توزيع أرباح هو استخدام للأموال، أما دفع الأرباح فيما بعد فلا يؤثر على صافي رأس المال العامل لأن العملية تتم على النحو التالي :

١. مجرد الإعلان عن توزيع أرباح يحول جزءاً من الأرباح المحتجزة إلى ديون قصيرة الأجل أي العملية تتم بين الأموال المستثمرة والديون قصيرة الأجل

٢. في حال الدفع تتم العملية بين الموجودات المتداولة والجاهزة مع الديون قصيرة الأجل وهذه العملية لا تؤثر على رأس المال العامل .

الاهتلاكات :

يمثل صافي الربح المصدر الرئيسي من مصادر الأموال في الوحدات الاقتصادية، وبالتالي فإن صافي الربح سوف يمثل زيادة في صافي رأس المال العامل للفترة المالية .

وتعتبر الاهتلاكات مصدر للأموال ، وبالتالي يتم اضافته الى مصادر الاموال فالاهتلاك لا يشمل أي أصل متداول أو أي التزام متداول، وبالتالي لا يوجد تدفقات لرأس المال العامل نتيجة تسجيل الاهتلاك . والاهتلاك ما هو إلا اقتطاع دفترى (مصرف غير نقدي) يتم اقتطاعه من الإيرادات من أجل التوصل إلى صافي الربح . ولكنه لا يتطلب استخداماً لرأس المال العامل، لذلك يجب أن يضاف إلى قائمة مصادر الاموال . وتعامل اهتلاكات الاصول غير الملموسة معاملة اهتلاكات الاصول المادية .

الأرباح والخسائر غير العادية (الرأسمالية) :

في حال وجود أرباح وخسائر غير عادية ناتجة عن بيع أصول ثابتة مثلاً بربح أو خسارة لابد أن تتم تسوية صافي الربح من أجل تحديد صافي الربح المتأتي من العمليات التشغيلية بالإضافة الى تجنب الازدواجية في بعض الحالات .



مثال :

آلة تكلفتها التاريخية ١٠٠٠٠٠ ل.س تم بيعها بمبلغ ٨٠٠٠٠ ل.س مجمع
اهتلاكها ٤٠٠٠٠ ل.س فإن عملية البيع سوف تسجل على النحو التالي :
من مذكورين
٨٠٠٠٠ د/ الصندوق
٤٠٠٠٠ د/ مجمع اهتلاك آلة

إلى مذكورين

١٠٠٠٠٠ د/ الآلة

٢٠٠٠٠ د/ أرباح بيع آلة

إن ثمن بيع الآلة ٨٠٠٠٠ ل.س سوف يظهر في قائمة الموارد والاستخدامات
المالية كمصدر من مصادر الأموال ،وبما أن ٢٠٠٠٠ ل.س أرباح بيع الآلة قد أدرج
ضمناً عند البيع فإنه يجب أن يطرح من صافي الربح في قائمة الموارد والاستخدامات
المالية وذلك لسببين :

١ . تجنب الازدواجية في مبلغ الربح الناتج عن البيع

٢ . الوصول إلى صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية

معادلة نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية:

تتوجه أرباح الوحدة الاقتصادية بشكل عام الى ثلاثة إتجاهات فقط لا رابع لها،

وهي:

- تشكيل إحتياطي

- زيادة الارباح المحتجزة

- توزيع الارباح

وبالتالي فإن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية يمكن الحصول عليها من خلال
مقارنة ميزانيتين متتاليتين، مع توفر المعلومات عن بعض التغيرات في أصول وخصوم

الوحدة الاقتصادية بدون وجود بيانات إعداد قائمة الدخل. ١

ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية :

xxxx + التغير الطبيعي في الاحتياطات

xxxx + التغير الطبيعي في الأرباح المحتجزة (أو الخسائر المدورة)

xxxx + الأرباح الموزعة عن العام الحالي بكافة أشكال التوزيع

xxxxxxxx صافي الربح (او الخسارة) للوحدة الاقتصادية

حيث إن : ٢

- التغير الطبيعي في الاحتياطات = (رصيد الإحتياطات في ١٢/٣١ - رصيد

الإحتياطات في ١/١ + أي مبلغ تم تخفيضه من الإحتياطات خلال العام "مثل:

إقفال شهرة المحل من الإحتياطي، أو خسارة ما ... ")

- التغير الطبيعي في الأرباح المحتجزة = (رصيد الأرباح المحتجزة في ١٢/٣١ -

رصيد الأرباح المحتجزة في ١/١ + أي مبلغ تم تخفيضه من الأرباح المحتجزة خلال

العام "مثل: إقفال شهرة المحل من الأرباح المحتجزة، أو توزيع أرباح في العام الحالي

عن أعوام سابقة، أو إقفال خسارة ما ... ")

- الأرباح الموزعة عن العام الحالي بكافة أشكال التوزيع = الأرباح الموزعة نقداً +

الأرباح الموزعة عيناً (مثل: زيادة رأس المال كبديل عن توزيع الأرباح)



^١ جبل د. علاء الدين - تحليل القوائم المالية، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤ - ص

^٢ جبل د. علاء الدين - تحليل القوائم المالية، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤ - ص

مثال توضيحي:

قدمت إليك الميزانية التالية في ٣١-١٢-٢٠١٣ : (المبالغ بـ ل س)

الخصوم	نهاية العام	بداية العام	الأصول	نهاية العام	بداية العام
رأس المال (أسهم)	٦٦٠٠٠	٣٨٥٠٠	الأصول الثابتة	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٠	١٠٠٠٠	استثمارات طويلة الأجل	١٢٥٠٠	٠
الأرباح المحتجزة	٠	١٢٥٠٠	شهرة المحل	٠	٥٠٠٠
احتياطي عام	٤٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	المخزون السلعي	٣٤٥٠٠	٣٣٥٠٠
مجمع الإهلاك	٤١٠٠٠	٤٠٠٠٠	الزبائن	٢٨٥٠٠	٢٣٥٠٠
الدائنون	١٩٠٠٠	١٥٠٠٠	الصندوق	٢٢٠٠٠	٢٠٠٠٠
أوراق دفع	٢٤٠٠٠	٢١٠٠٠	خسارة مدورة	٢٥٠٠	٠
المجموع	١٩٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠	المجموع	١٩٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠

فإذا علمت :

- باعت الشركة جزء من الأصول الثابتة في ١-١-٢٠١٣ تكلفتها ٢٠٠٠٠ ل س

ومجمع إهلاكها ٨٠٠٠ ل س بخسارة ١٠٠٠ ل س

- تم شراء أصول ثابتة جديدة نقدا في ١-١-٢٠١٣

- خفضت شهرة المحل من الاحتياطي العام

- أصدرت الشركة أسهما جديدة طرحتها للاكتتاب وتم بيعها بالكامل

- وزعت الشركة أرباح على المساهمين من الأرباح المحتجزة مبلغ ٥٠٠٠ ل س عن

الأعوام السابقة وتم إطفاء جزء من صافي خسارة عام ٢٠١٣ من الأرباح المحتجزة

المطلوب :

١ - حساب صافي ربح الشركة (أو الخسارة) لعام ٢٠١٣، وبيان ثمن بيع الأصول

الثابتة وتصوير حسابي الأصول الثابتة ومجمع الإهلاك عن الفترة المنتهية في

٢٠١٣/١٢/٣١

٢ - حساب صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص والخارجي
عن عام ٢٠١٣ عن طريق القسم العلوي للميزانية

٣ - إعداد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل لعام ٢٠١٣

٤ - إعداد قائمة الموارد المالية واستخداماتها لعام ٢٠١٣

الحل :

١ - حساب صافي ربح الشركة (أو الخسارة) لعام ٢٠١٣

• التغير الطبيعي في الاحتياطات = (رصيد الإحتياطات في ١٢/٣١ - رصيد الإحتياطات في ١/١ + مبلغ شهرة المحل الذي خفض من الإحتياطي)

$$= ((٥٠٠٠) + ((٤٥٠٠٠) - (٤٠٠٠٠))) = ٥٠٠٠ ل س$$

• التغير الطبيعي في الأرباح المحتجزة = (رصيد الأرباح المحتجزة في ١٢/٣١ - رصيد الأرباح المحتجزة في ١/١ + توزيع أرباح في العام الحالي عن أعوام سابقة)

$$= ((٢٥٠٠٠ - (١٢٥٠٠)) + ((٥٠٠٠))) = ١٠٠٠٠ ل س$$

• الأرباح الموزعة عن العام الحالي بكافة أشكال التوزيع =

$$= الأرباح الموزعة نقدا عن العام الحالي = ٥٠٠٠ ل س$$

وبالتعويض نجد :

$$صافي نتيجة نشاط الشركة = (٠) + (١٠٠٠٠ -) + (٠) =$$

$$= ١٠٠٠٠ ل س صافي خسارة عام ٢٠١٣$$

وبشكل حسابي آخر يمكن القول :

٥٠٠٠ أ.موزعة

١٢٥٠٠ أرباح محتجزة

٧٥٠٠ إطفاء جزء من الخسارة + ٢٥٠٠ الخسائر الظاهرة

في الميزانية . وبالتالي صافي الخسارة السنوية ١٠٠٠٠ ل.س.

قيمة الأصول الثابتة المشتراة =



$$= \text{رصيد الأصول } ٢٠١٣/١٢/٣١ + \text{تكلفة المباع} - \text{رصيد الأصول } ٢٠١٣/١/١$$

$$= ١٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ + ٩٠٠٠٠$$

$$= ١٠٠٠٠ \text{ ل س}$$

ح/الأصول الثابتة

١٠٠٠٠٠ رصيد ١/١	٢٠٠٠٠ آلة مباعه
١٠٠٠٠ آلة جديدة مشتراة ؟	٩٠٠٠٠ رصيد آخر الفترة

$$= \text{إهلاك عام } ٢٠١٣$$

$$= \text{رصيد المجمع } ٢٠١٣/١٢/٣١ + \text{مجمع المباع} - \text{رصيد المجمع } ٢٠١٣/١/١$$

$$= ٤١٠٠٠ + ٨٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ٩٠٠٠ \text{ ل س}$$

ح / الإهلاكات

٨٠٠٠ مجمع إهلاك آلة مباعه	٤٠٠٠٠ رصيد ١/١
٤١٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	٩٠٠٠ قسط الإهلاك السنوي ؟

$$= \text{قيمة الأصل الثابت المباع}$$

$$= \text{تكلفة تاريخية للمباع} - \text{مجمع إهلاك المباع} - \text{خسارة البيع (أو ربح البيع)}$$

$$= ٢٠٠٠٠ - ٨٠٠٠ - ١٠٠٠ = ١١٠٠٠ \text{ ل س}$$

أي كما يلي:

$$٢٠٠٠٠ \text{ تكلفة}$$

$$٨٠٠٠ (-) \text{ مجمع}$$

$$١٢٠٠٠ \text{ القيمة الدفترية}$$

$$١٠٠٠ (-) \text{ خسائر البيع}$$

$$١١٠٠٠ \text{ ثمن البيع}$$

قيد البيع :

من مذكورين

١٠٠٠ د/ الصندوق

٨٠٠٠ د/ مجمع أهتلاك

١٠٠٠ د/ خسائر بيع آلة

٢٠٠٠٠ إلى د/ الأصول الثابتة

قيد الشراء :

١٠٠٠٠ من د/ الأصول الثابتة

١٠٠٠٠ إلى د/ الصندوق

٢ - حساب صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص والخارجي

عن عام ٢٠١٣ عن طريق القسم العلوي للميزانية

ملاحظة : تعتبر الخسارة المدورة جزء من الأموال الخاصة

صافي رأس المال العامل = الأموال المستثمرة _ صافي الموجودات الثابتة

$$= (١٢٥٠٠ + ٤٩٠٠٠) - (٢٥٠٠ - ٤٠٠٠٠ + ٦٦٠٠٠) = ٤٢٠٠٠ ل.س.$$

صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة (-) صافي الموجودات الثابتة

$$= (١٢٥٠٠ + ٤٩٠٠٠) - (٢٥٠٠ - ٤٠٠٠٠ + ٦٦٠٠٠) = ٤٢٠٠٠ ل.س.$$

صافي رأس المال العامل الخارجي = قروض طويلة الأجل = ٠

٣ - إعداد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل لعام ٢٠١٣

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	الاثر بالزيادة	الاثر بالنقصان
الاصول المتداولة والجاهزة :				
المخزون السلعي	٣٣٥٠٠	٣٤٥٠٠	١٠٠٠	
الزبائن	٢٣٥٠٠	٢٨٥٠٠	٥٠٠٠	

الصندوق	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٠٠٠	
الاجمالي	٧٧٠٠٠	٨٥٠٠٠	٨٠٠٠	٠
الالتزامات قصيرة الاجل :				
دائنون	١٥٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٠٠٠	
اوراق دفع	٢١٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠	
الاجمالي	٣٦٠٠٠	٤٣٠٠٠	٧٠٠٠	٠
صافي راس المال العامل	٤١٠٠٠	٤٢٠٠٠	٨٠٠٠	٧٠٠٠
التغير في صافي راس المال العامل بالزيادة	١٠٠٠			١٠٠٠
المجموع	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠

٤- إعداد قائمة الموارد المالية واستخداماتها لعام ٢٠١٣ :

قائمة الموارد المالية واستخداماتها لعام ٢٠١٣

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
١١٠٠٠	بيع اصل ثابت	١٠٠٠٠	صافي خسارة عام ٢٠١٣
٢٧٥٠٠	زيادة راس المال	(١٠٠٠)	تطرح الخسائر الراسمالية
٩٠٠٠	الاهتلاك عام ٢٠١٣	١٢٥٠٠	شراء استثمارات طويلة الاجل
		١٠٠٠٠	سداد قروض طويلة الاجل
		٥٠٠٠	ارباح موزعة على المساهمين
		١٠٠٠٠	شراء اصل ثابت
٤٧٥٠٠	مجموع الموارد	٤٦٥٠٠	مجموع الاستخدامات
		١٠٠٠	التغير في صافي راس المال العامل(بالزيادة)
٤٧٥٠٠		٤٧٥٠٠	

ملاحظات حول الحل :

- زيادة رأس المال (او تخفيضه) سواء كانت نقدية ام غير نقدية تؤخذ بالحسبان وتعتبر من الموارد المالية للشركة. وتم حسابها في المثال التوضيحي كما يلي :

$$\text{زيادة رأس المال} = ٦٦٠٠٠ - ٣٨٥٠٠ = ٢٧٥٠٠ \text{ ل س}$$

- الأرباح الموزعة سواء كانت نقدية ام غير نقدية تؤخذ بالحسبان وتعتبر من الإستخدامات المالية لموارد الشركة
- قيمة بيع الاصول الثابتة تعتبر مورد من الموارد المالية سواء كانت نقدية ام غير نقدية، ويتم حسابها كما يلي :

$$\text{قيمة بيع الاصول الثابتة} = \text{التكلفة التاريخية للأصل الثابت المباع} - \text{مجمع اهتلاك الأصل الثابت المباع} + \text{ربح البيع (او - خسارة البيع)}$$

- قيمة الأصل الثابت المشتري غير معطاة في نص المسألة وتحسب من خلال تصوير حساب الأصول الثابتة وحساب العنصر المتمم المجهول (الأصل الثابت المشتري) في الحساب، او من خلال المعادلة التالية :

$$\text{قيمة الأصول الثابتة المشتراة} = \text{رصيد الأصول الثابتة } ٢٠١٣/١٢/٣١ + \text{تكلفة الأصل الثابت المباع} - \text{رصيد الأصول الثابتة } ٢٠١٣/١/١$$

أو من خلال المعادلة التالية :

$$\text{قيمة الأصول الثابتة المشتراة} = \text{رصيد صافي الأصول الثابتة } ٢٠١٣/١٢/٣١ + \text{صافي الأصل الثابت المباع} - \text{رصيد صافي الأصول الثابتة } ٢٠١٣/١/١ + \text{إهلاك العام الحالي}$$

$$= ٩٠٠٠ + (٤٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠) - (٨٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) + (٤١٠٠٠ - ٩٠٠٠٠)$$

$$= ٤٩٠٠٠ + ١٢٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ + ٩٠٠٠ = ١٠٠٠٠ \text{ ل س}$$

- يتم معرفة القروض ط. الاجل المسددة أو الجديدة خلال العام اعتمادا على المعادلة التالية :

$$\text{رصيد قروض طويلة الأجل آخر العام} =$$



= رصيد القروض أول العام + القروض الجديدة - القروض المسددة
بالتعويض نجد :

$$= ٠ + ١٠٠٠٠ - القروض المسددة$$

أي أن :

$$\text{القروض المسددة} = ١٠٠٠٠ \text{ ل س}$$

- يتم معرفة الإقراض ط. الاجل الجديد الممنوح للغير أو المسدد من قبل الغير خلال العام اعتماداً على المعادلة التالية :

$$\text{رصيد الإقراض طويل الأجل آخر العام} =$$

$$= \text{رصيد الإقراض أول العام} + \text{الإقراض الجديد الممنوح} - \text{الإقراض المسدد}$$

- في هذه المسألة لدينا : صافي رأس المال العامل = صافي رأس المال العامل الخاص لأن صافي رأس المال العامل الخارجي مساوياً للصفر ولا توجد قروض طويلة الأجل

مفهوم الأموال ورأس المال العامل :

عرفت الأموال على أنها رأس المال العامل ، وعرفت الأموال على أنها النقدية ، ولكن من المعروف أن الأموال مصطلح أشمل من النقدية حيث تضم الأموال في طياتها النقدية، وبالتالي الأموال تعبر عن رأس المال العامل . وبشكل اوسع تعبر الاموال عن موجودات الوحدة الاقتصادية بما فيها النقدية .

والتغير في الموجودات المتداولة والمطالب المتداولة يعتبر ذا أهمية كبيرة فرأس المال العامل يعطي بعض المؤشرات عن قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل _ كما ذكرنا _ وهذا المؤشر يعتبر مقياساً لمركز السيولة في الوحدات الاقتصادية . ومن هنا يمكننا القول إن تحليل التغير في رأس المال العامل خلال فترة مالية يزود الإدارة ومستخدمي القوائم بمعلومات مفيدة .

ولتعميق الفكرة السابقة نورد بعض الحالات التي تؤثر ولا تؤثر على صافي رأس

المال العامل .

مثال توضيحي :

قدمت إليك إحدى الميزانيات في ١/١/٠٠ لإحدى الوحدات الاقتصادية الصناعية على النحو التالي :

الميزانية العمومية في ١/١

٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ الموجودات الثابتة
٥٠.٠٠٠.٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة
٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ اجمالي المطالبات	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ اجمالي الموجودات

المطلوب :

١- احسب صافي رأس المال العامل عن طريق القسم العلوي والسفلي للميزانية

الحل :

عن طريق القسم العلوي للميزانية :

صافي رأس المال العامل = الأموال المستثمرة - صافي الموجودات الثابتة

$$= ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ - ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ = ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س$$

عن طريق القسم السفلي للميزانية :

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة والجاهزة - د.ق.الأجل

$$= ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ = ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س$$

٢ - بين أثر كل من العمليات التالية على صافي رأس المال العامل زيادة أو نقصان مع التعليل وتسجيل القيود اللازمة وحساب مقدار الزيادة أو النقصان - ان وجد - بفرض أن العمليات مستقلة عن بعضها :

- في ١/٢ تم تحصيل مبلغ ٥٠.٠٠٠ ل.س من حسابات الزبائن .

الآثر :

٥٠٠٠٠ من ح/ الصندوق

٥٠٠٠٠ إلى ح/ الزبائن

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة + ٥٠٠٠٠٠ الصندوق - ٥٠٠٠٠ الزبائن
٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبات	٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات

صافي رأس المال العامل = ٢٥٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ ل.س

أو = ١٠٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ ل.س

نلاحظ ان هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل وبقي كما هو عليه في ١/١ . حيث تمت العملية ضمن مجموعة واحدة وادى ذلك الى زيادة في الصندوق ونقص في المدينين بنفس المبلغ .

- في ١/٢ تم إصدار سندات قرض بقيمة ٨٠٠٠٠٠٠ ل.س

الاثار :

٨٠٠٠٠٠ من ح/ الصندوق

٨٠٠٠٠٠ إلى ح/ سندات القرض

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
٨٠٠٠٠٠٠ سندات قرض	
٥٠٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة

٨٠٠٠٠٠ + الصندوق	
٣٨٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٨٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ ل.س مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ حيث تمت العملية بين مجموعة الموجودات المتداولة والجاهزة مع الأموال المستثمرة .

صافي رأس المال العامل = ٣٣٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ١٣٠٠٠٠٠ ل.س

أو ١٨٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ١٣٠٠٠٠٠ ل.س

- في ١/٢ تم شراء معدات للمصنع مقابل ورقة دفع تستحق بعد ٩٠ يوم بمبلغ ٣٥٠٠٠ ل.س

الاثـر : ٣٥٠٠٠ من حـ/ المعدات

٣٥٠٠٠ إلى حـ/أ.دفع

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة	١٢٥٠٠٠٠٠ الأموال المستثمرة
٣٥٠٠٠ + معدات	
١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة	٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة
	٣٥٠٠٠ + أ. دفع
٣٠٣٥٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٠٣٥٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ ٣٥٠٠٠ ل.س مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١، حيث بلغ صافي رأس المال العامل ٥٠٠٠٠٠ ل.س وانخفض الى ٤٦٥٠٠٠ ل.س بعد هذه العملية .

صافي رأس المال العامل = ٢٥٠٠٠٠٠ - ٢٠٣٥٠٠٠ = ٤٦٥٠٠٠ ل.س



$$\text{أو} \quad 1000000 = 535000 - 465000 \text{ ل.س.}$$

- في ١/٢ تم شراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٥٠٠٠ ل.س.

الاثر: ٢٥٠٠٠ من ح/ البضاعة

٢٥٠٠٠ إلى ح/ الموردين

ملاحظة : ان عملية الشراء النقدي أو الاجلة للبضاعة لا تؤثر على صافي رأس المال العامل لانها تتم بالتكلفة، اما عملية البيع النقدي أو الاجلة تؤثر على صافي رأس المال العامل بالفرق بين سعر البيع و ثمن تكلفة البضاعة المباعة، حيث يزداد الصندوق بمبلغ اكبر من تكلفة البضاعة الا اذا تم البيع بالتكلفة عندها لا يتأثر صافي رأس المال العامل .

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة + ٢٥٠٠٠ الموردين	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة + ٢٥٠٠٠ بضاعة
٣٠٢٥٠٠٠ اجمالي المطالبات	٣٠٢٥٠٠٠ اجمالي الموجودات

نلاحظ ان هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١. حيث تم زيادة البضاعة وزيادة الالتزام بنفس المبلغ والعملية تمت بين مجموعتين مجموعة موجودات متداولة وجاهزة مع مجموعة الديون قصيرة الأجل.

$$\text{صافي رأس المال العامل} \quad 250000 = 200000 - 50000 \text{ ل.س.}$$

$$\text{أو} \quad 1025000 = 525000 - 925000 \text{ ل.س.}$$

- في ١/٢ تم سحب كمبيالة بمبلغ ٩٠٠٠٠ ل.س كسداد لحساب الموردين .

الاثـر :

٩٠٠٠٠ من حـ / الموردـين

٩٠٠٠٠ إلى حـ / أ.دفع

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة	١٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة
١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة	٥٠٠٠٠٠ المطالبـيب المتداولة
	- ٩٠٠٠٠ الموردـين
	+ ٩٠٠٠٠ أوراق الدفع
٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبـيب

نلاحظ ان هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل "مقارنة" مع صافي رأس المال العامل في ١/١. حيث تم زيادة أوراق الدفع ونقصان بنفس المبلغ للموردـين والعملية ضمن مجموعة واحدة .

صافي رأس المال العامل = ٢٥٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ ل.س.
أو = ١٠٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ ل.س.

- إصدار ٥٠٠٠ سهم من أسهم الوحدة الاقتصادية القيمة الاسمية
للسهم ٢٥٠ ل.س مقابل امتلاك آلات .

الاثـر :

١٢٥٠٠٠٠ من حـ/الآلات

١٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال (أسهم)

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة	٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة
١٢٥٠٠٠٠٠ + الآلات	١٢٥٠٠٠٠٠ + أسهم

١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة	٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة
٤٢٥٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٤٢٥٠٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١. لأنها جرت بين مجموعة الموجودات الثابتة والأموال المستثمرة، ولكن يجب الإفصاح عنها ضمن قائمة الموارد المالية واستخداماتها لما لها من أثر كعملية تمويلية واستثمارية، ف شراء الموجودات الثابتة هو استخدام، وإصدار أسهم كمصدر من مصادر الأموال .

$$\text{صافي رأس المال العامل} = ٣٧٥٠٠٠٠ - ٣٢٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

$$\text{أو} = ١٠٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

- في ١/٢ تم بيع أوراق مالية قصيرة الأجل نقداً بمبلغ ٢٥٠٠٠ ل.س. تكلفتها الدفترية ٢١٠٠٠ ل.س. .

الاثـر :

٢٥٠٠٠ من د/ الصندوق

إلى مذكورين

٢١٠٠٠ د/ أ. مالية

٤٠٠٠ د/ أ. بيع أوراق مالية

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
٤٠٠٠ + ارباح	

٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة ٢٥٠٠٠٠٠+ الصندوق - ٢١٠٠٠٠ اوراق مالية
٣٠٠٤٠٠٠ اجمالي المطالبات	٣٠٠٤٠٠٠ اجمالي الموجودات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر بالزيادة على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ بمبلغ ٤٠٠٠ لأن العملية تمت ضمن نفس المجموعة بمبلغ ٢١٠٠٠ ل.س. والزيادة في الصندوق (الربح) بمبلغ ٤٠٠٠ هو الذي يؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة . على النحو التالي :

$$\text{صافي رأس المال العامل} = ٢٥٠٤٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٤٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

$$\text{أو} = ١٠٠٤٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٥٠٤٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

- في ١/٢ تم بيع استثمارات طويلة الأجل بمبلغ ٥٥٠٠٠ ل.س. نقداً
تكالفتها ٤٥٠٠٠ ل.س. .

الاثـر:

٥٥٠٠٠ من د/ الصندوق

إلى مذكورين

٤٥٠٠٠ د/ استثمارات ط.الأجل

١٠٠٠٠٠ د/ أ.بيع استثمارات

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
+ ١٠٠٠٠٠ ارباح	- ٤٥٠٠٠٠ استثمارات ط.الأجل
٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة ٥٥٠٠٠٠+ الصندوق



٣٠١٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٠١٠٠٠٠ اجمالي المطالبات
--------------------------	--------------------------

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر بالزيادة على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١. بمبلغ ٥٥٠٠٠ لأن العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والاموال المستثمرة والموجودات المتداولة.

$$\text{صافي رأس المال العامل} = ٢٥١٠٠٠٠ - ١٩٥٥٠٠٠ = ٥٥٥٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

$$\text{أو} = ١٠٥٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٥٥٥٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

- تم بيع أصول ثابتة تكلفتها ٥٠٠٠٠٠ ل.س. وتم قبض مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ل.س. عند البيع و ٢٠٠٠٠٠ ل.س. تقبض بعد ٩٠ يوم

الاثـر : من مذكورين

٣٠٠٠٠٠ ح/ الصندوق

٢٠٠٠٠٠ ح/ أ.قبض (مدينون)

٥٠٠٠٠٠ إلى ح/ الأصول الثابتة

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة - ٥٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
٥٠٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة + ٣٠٠٠٠٠٠٠ الصندوق + ٢٠٠٠٠٠٠٠ أ. القبض
٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبات	٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر بالزيادة على صافي رأس المال العامل بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ل.س. مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ حيث كان صافي رأس المال العامل ٥٠٠٠٠٠ في ١/١ واصبح ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س. والسبب ان العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة.

صافي رأس المال العامل $250.000 = 150.000 - 100.000$ ل.س
أو $50.000 = 150.000 - 100.000$ ل.س

- في ١/٢ تمت زيادة الأصول الثابتة عن طريق رأس المال زيادة خارجية بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ل.س .

الاثـر : ٢٠٠.٠٠٠ من ح/ الأصول الثابتة

٢٠٠.٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠.٠٠٠ الموجودات الثابتة	٢٥٠.٠٠٠ الاموال المستثمرة
٢٠٠.٠٠٠+ الموجودات الثابتة	٢٠٠.٠٠٠+ رأس المال
١٠٠.٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة	٥٠.٠٠٠ المطالبات المتداولة
٣٢٠.٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٢٠.٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ لان العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والاموال المستثمرة.

صافي رأس المال العامل $270.000 = 220.000 - 50.000$ ل.س
أو $100.000 = 50.000 - 50.000$ ل.س

ولكن يجب الإفصاح عن هذه العملية كما ذكرنا سابقا.

- في ١/٢ تم شراء أصول ثابتة من الاحتياطي العام للشركة بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠

الاثـر :

تتم العملية على مرحلتين:

الأولى - شراء الأصل الثابت وسداد قيمته نقدا بالقيـد التالي :



٣٠٠٠٠٠ من ح/ الأصول الثابتة

٣٠٠٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

الثانية - تحويل قيمة الأصل الثابت المشتري من حساب الاحتياطي الى رأس المال بالفيد التالي :

٣٠٠٠٠٠ من ح/ الاحتياطي العام

٣٠٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة	٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة
٣٠٠٠٠٠٠+ الموجودات الثابتة	٣٠٠٠٠٠٠+ رأس المال
	٣٠٠٠٠٠٠- الاحتياطي
١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة	٥٠٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة
٣٠٠٠٠٠٠- الصندوق	
٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ (من ٥٠٠٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠). لان العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة. اما رأس المال المستثمر لم يتأثر بذلك .

صافي رأس المال العامل = ٢٥٠٠٠٠٠ - ٢٣٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س
أو
٧٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س

- تم شراء أصول ثابتة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ل.س تدفع على النحو التالي:

٥٠٠٠٠ عند الشراء

٥٠٠٠٠ بعد سنتين .

الأثر :

١٠٠٠٠٠ من حـ / الأصول الثابتة

إلى مذكورين

٥٠٠٠٠ حـ / الصندوق

٥٠٠٠٠ حـ / أ.دفع ط.الأجل

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة	١٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة
١٠٠٠٠٠٠ + الموجودات الثابتة	٥٠٠٠٠٠ + أ.دفع ط.الأجل
١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة	٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة
٥٠٠٠٠٠ - الصندوق	
٣٠٥٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٠٥٠٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ ٥٠٠٠٠ مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ . لان العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة ورأس المال المستثمر .

صافي رأس المال العامل $250.000 - 210.000 = 40.000$ ل.س
أو $90.000 - 50.000 = 40.000$ ل.س

- تم بيع جزء من الأصول الثابتة تكلفتها ٨٥٠٠٠ ل.س حصل منها عند البيع ٤٥٠٠٠ ل.س نقداً وقد قبل المشتري كمبيالتين تستحق الأولى خلال سنة وقدرها ١٥٠٠٠ ل.س والثانية تستحق بعد ثلاث سنوات وقدرها ٢٥٠٠٠ ل.س

الأثر :

من مذكورين

٤٥٠٠٠ د/ الصندوق

١٥٠٠٠ د /أ.قبض

٢٥٠٠٠ د/ أ.قبض.ط.الأجل

٨٥٠٠٠ إلى د/الأصول

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة	١٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة
- ٨٥٠٠٠ الموجودات الثابتة	
+ ٢٥٠٠٠ أ . قبض ط .الأجل	
١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة	٥٠٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة
+ ٤٥٠٠٠٠ الصندوق	
+ ١٥٠٠٠ أ.قبض	
٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة بمبلغ ٦٠٠٠٠ مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ . لان العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة ورأس المال المستثمر .

صافي رأس المال العامل = ٢٥٠٠٠٠ - ١٩٤٠٠٠٠ = ٥٦٠٠٠٠٠ ل.س
أو = ١٠٦٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٥٦٠٠٠٠ ل.س

- تم الحصول على قرض من أحد المصارف قيمته ١٥٠٠٠٠ ل.س
يسدد على النحو التالي : ٣٠٠٠٠٠ خلال سنة، ١٢٠٠٠٠ بعد ثلاث سنوات

الأثر :

١٥٠٠٠٠ من ح/ الصندوق

إلى مذكورين

٣٠٠٠٠ ح/ قروض ق.الأجل

١٢٠٠٠٠ ح/قروض ط.الأجل

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة	٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة + ١٢٠٠٠٠ قروض ط.الأجل
١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة + ١٥٠٠٠٠٠ الصندوق	٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة + ٣٠٠٠٠٠ قروض ق.الأجل
٣١٥٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٣١٥٠٠٠٠ اجمالي المطالبات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ . لان العملية تمت بين مجموعة الموجودات المتداولة ورأس المال المستثمر .

صافي رأس المال العامل =

$$= ٢٦٢٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = ٦٢٠٠٠٠ ل.س$$

$$\text{أو} \quad = ١١٥٠٠٠٠ - ٥٣٠٠٠٠ = ٦٢٠٠٠٠ ل.س$$

- تم شراء أصول ثابتة بمبلغ ١٦٥٠٠٠ سدد منها عند الشراء ٧٥٠٠٠

ل.س وتقسيت الباقي على قسطين متساويين يستحق الأول خلال سنة

والثاني بعد ثلاث سنوات .

الأثر :



١٦٥٠٠٠ من ح/ الأصول

إلى مذكورين

٧٥٠٠٠ ح/ الصندوق

٤٥٠٠٠ ح/ أ. دفع ق. الأجل

٤٥٠٠٠ ح/ أ. دفع ط. الأجل

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
+ ٤٥٠٠٠ أ. دفع ط. الأجل	+ ١٦٥٠٠٠٠ الأصول الثابتة
٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة
+ ٤٥٠٠٠ أ. دفع ق. الأجل	- ٧٥٠٠٠٠ الصندوق
٣٠٩٠٠٠٠ اجمالي المطالبات	٣٠٩٠٠٠٠ اجمالي الموجودات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ ١٢٠٠٠٠ مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ . والسبب بأن النقدية نقصت بمقدار ٧٥٠٠٠ وزيادة الديون قصيرة الأجل بمبلغ ٤٥٠٠٠ ل س وزيادة التزام له اثر سلبي على صافي رأس المال العامل .

صافي رأس المال العامل = ٢٥٤٥٠٠٠ - ٢١٦٥٠٠٠ = ٣٨٠٠٠٠ ل.س

أو = ٩٢٥٠٠٠ - ٥٤٥٠٠٠ = ٣٨٠٠٠٠ ل.س

- في ١/٢ تم الاعلان عن توزيع ارباح بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ وفي ١/٣٠

تم توزيع هذه الارباح .

الأثر في ١/٢ :

١٠٠٠٠٠ من ح / الارباح المحتجزة (الاموال المستثمرة)

١٠٠٠٠٠ الى ح / ارباح قيد التوزيع

الميزانية العمومية في ١/٢

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
- ١٠٠٠٠٠٠ ارباح قيد التوزيع	
٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة
+ ١٠٠٠٠٠٠ ارباح قيد التوزيع	
٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبات	٣٠٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات

نلاحظ ان هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ل.س مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/١ . والسبب بأن العملية تمت بين مجموعة الديون قصيرة الأجل ومجموعة الاموال المستثمرة، وزيادة التزام له اثر سلبي على صافي رأس المال العامل .

$$\text{صافي رأس المال العامل} = ٢٤٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

$$\text{أو} \quad ١٠٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

في ١/٣٠ تم توزيع الارباح قيد التوزيع على المساهمين بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠

الأثر في ١/٣٠ :

١٠٠٠٠٠٠ من ح / ارباح قيد التوزيع

١٠٠٠٠٠٠ الى ح / الصندوق

الميزانية العمومية في ١/٣٠

٢٥٠٠٠٠٠ الاموال المستثمرة	٢٠٠٠٠٠٠ الموجودات الثابتة
- ١٠٠٠٠٠٠ ارباح قيد التوزيع	
٥٠٠٠٠٠ المطالبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠ الموجودات المتداولة والجاهزة
+ ١٠٠٠٠٠٠ ارباح قيد التوزيع	- ١٠٠٠٠٠٠ الصندوق
- ١٠٠٠٠٠٠ ارباح قيد التوزيع	

٢٩٠٠٠٠٠ اجمالي الموجودات	٢٩٠٠٠٠٠ اجمالي المطالبات
--------------------------	--------------------------

نلاحظ ان هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في ١/٢ (الحالة السابقة). والسبب بأن العملية تمت بين مجموعة الديون قصيرة الأجل والموجودات المتداولة والجاهزة .

$$\text{صافي رأس المال العامل} = ٢٤٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

$$\text{أو} = ٩٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

تمرين محلول : فيما يلي المركز المالي المقارن لإحدى الشركات :

نهاية ٢٠١٢	نهاية ٢٠١٣	الموجودات	نهاية ٢٠١٢	نهاية ٢٠١٣	الخصوم
٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	نقدية	٢٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	موردون
٦٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	أوراق مالية	٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع
١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	زبائن	١٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	ضرائب مستحقة
٢٢٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	بضاعة	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٤٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	أراضي	١٢٦٥٠٠٠٠٠	١٣٦٥٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠٠	مساهمات مالية	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠٠	مجمع إ. الآلات
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	آلات			
٧٥٦٥٠٠٠٠٠	٨٤٧٥٠٠٠٠٠	المجموع	٧٥٦٥٠٠٠٠٠	٨٤٧٥٠٠٠٠٠	المجموع

فإذا علمت أنه في نهاية عام ٢٠١٣ تمت زيادة رأس المال عن طريق الأرباح وتم

الفصل الرابع

تحليل التدفقات النقدية

تمهيد : تمثل قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية إلى جانب قائمتي الدخل والمركز المالي وهذا ما أقره المعيار المحاسبي الأول لعام ٢٠٠٦، والتي يوضح من خلالها آثار التغير في النقدية نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الرئيسية المتمثلة بكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

أدى إفلاس بعض الشركات الأمريكية ومنها (شركة W.T.Grant) إلى تغيير في طرق تحليل القوائم المالية . وعلى الرغم من أن أرباح الوحدة الاقتصادية متزايدة إلا أنها لم تتمكن من توليد نقدية كافية من عملياتها لسداد التزاماتها مما أدى إلى إفلاسها . وهذا أدى إلى نتيجة هامة جديدة بالنسبة للمستثمرين والدائنين ولمهنة المحاسبة فإنهم أدركوا أن الدخل الصافي ليس هو المقياس الأوضح للنجاح في العمل . يرى كل من المستثمرين والمحللين الماليين أن المبادئ المحاسبية التي تحكم طرق المحاسبة باستخدام أساس الاستحقاق تنتج معلومات مالية تبعد كل البعد عن حقيقة الموقف النقدي للوحدة المحاسبية. كما تدعي هذه الجهات بأن المحاسبين يستخدمون طرق غير واقعية في القياس والتخصيص (مثل الاهتلاك واستنفاد الأصول غير الملموسة واستحقاق الإيرادات) وبذلك يكون مقدار صافي الدخل مؤشراً غير حقيقي للمقدرة الكسبية للوحدة المحاسبية. كما يرى هؤلاء كذلك أن القياس المحاسبي المتبع الآن لا يأخذ في الاعتبار أثر التضخم وتقلبات القوة الشرائية لوحدة القياس في تحديد المركز المالي وربحية الوحدة الاقتصادية وأنه من الأفضل استخدام الأساس النقدي لهذا الغرض .

كما أن الأساس النقدي يعتبر المؤشر الأضمن لمعرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ولكن دون تجاهل الدور الهام الذي يقدمه مؤشر صافي رأس المال العامل، رغم أنه لا يعطي في بعض الأحيان معلومات واضحة عن السيولة النقدية، فقد يحصل

أن تكون الزيادة الحاصلة في هذا المؤشر ناتجة عن زيادة كبيرة في المخزون السلعي في حين أن هناك انخفاضاً غير ظاهر في السيولة النقدية الأمر الذي قد يوقع الوحدة الاقتصادية في العسر المالي لأن النقدية المتاحة للوحدة الاقتصادية هي التي تستخدم في تسديد الديون المستحقة ودفع الأرباح الموزعة والمصاريف وتجديد الأصول الثابتة وغيرها من الالتزامات الواجبة الدفع. وفي رأي آخر نجد أنه عندما تُعرّف الأموال على أنها رأس المال العامل فإن دور قائمة التغير في المركز المالي تكون في هذه الحالة عبارة عن تبيان كيفية تغيير قيمة رأس المال العامل وأسبابه في أول الفترة عنه في آخر الفترة .

وبرغم هذا فإننا نجد أن الأموال تُعرّف عادة لغرض إعداد قائمة التغير للاستخدام الخارجي على أنها رأس المال العامل فالمستثمرون وحاملو الأسهم وغير ذلك من مستخدمي خارجيين للبيانات المحاسبية لا يهتمون كثيراً بتفاصيل عمليات التشغيل وما يترتب عليها من تدفقات نقدية ومن ثم فإن إعداد قائمة التغير على أساس تعريف الأموال بالنقدية يكون عادة للاستخدام الداخلي بواسطة إدارة الوحدة الاقتصادية، التي يكون من أولى واجباتها الاهتمام بتفاصيل عمليات التشغيل اليومية وإدارة التدفق النقدي بعناية.

إن هذا الرأي يُقرّ بإعداد كل من قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية معاً حيث تعتبر الأولى مؤشراً عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية بالنسبة للأطراف الخارجية وتعتبر الثانية مؤشراً عن الوضع النقدي للوحدة الاقتصادية وذلك بالنسبة للأطراف الداخلية غير أنه في رأي آخر نجد بعض التناقض حيث يهتم كثير من الجهات الخارجية وبصفة خاصة المستثمرون الحاليون والمستثمرون المحتملون بالحكم على قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على سداد الأرباح، ويتم التحقق من هذه القدرة عن طريق إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية .

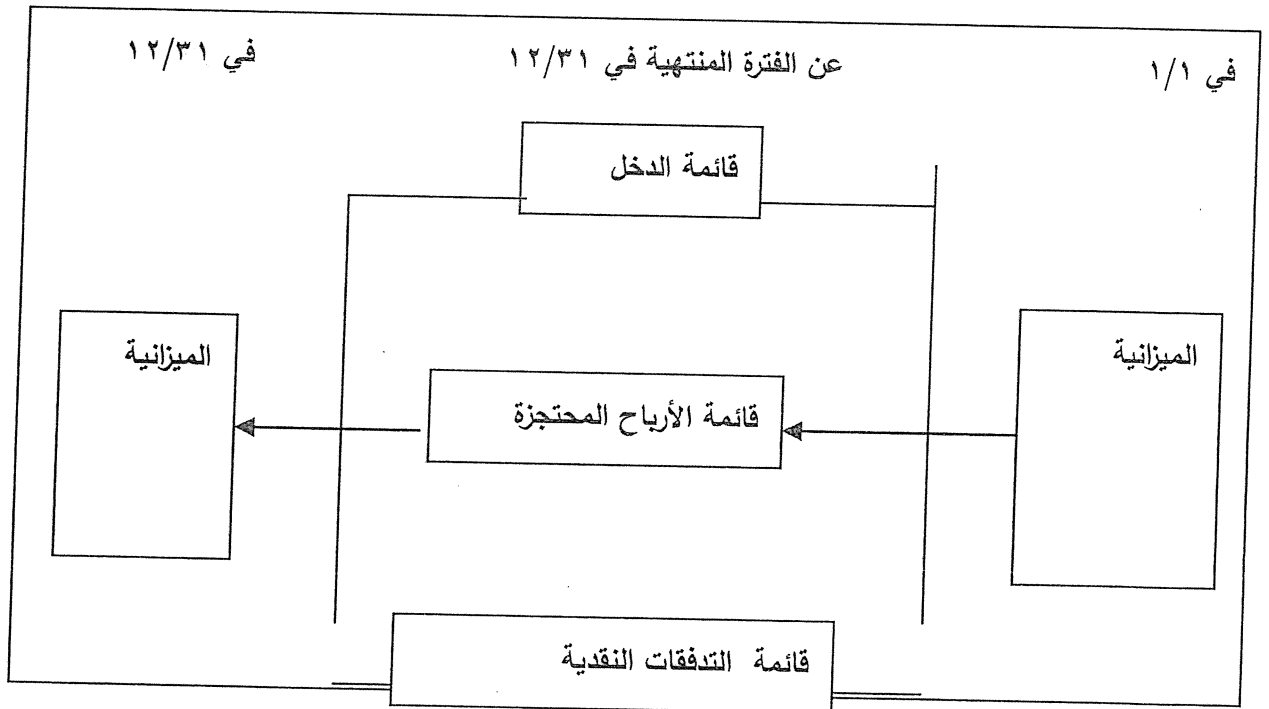
وبذلك نستنتج بأن قائمة التدفقات النقدية والتي تعتمد الأساس النقدي في تحليل الوضع المالي هي القائمة الأكثر مصداقية في التعبير عن سلامة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية أو فشله. غير أن قائمة التغيرات في المركز المالي التي تعتمد أساس صافي رأس المال العامل لا تقل أهمية بل يجب إعدادها جنباً إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية وذلك لمعرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية بشكل دقيق.

المفاهيم الأساسية :

كما هو معروف يظهر رصيد حساب النقدية في نهاية الفترة ، ويمكن من خلال المقارنة بين ميزانيتين متتاليتين أن نتعرف على الزيادة أو النقص في النقدية ، ولكن لا تفسر لنا الميزانية لماذا هذا التغير في رصيد النقدية ؟ وأيضاً بالنسبة لقائمة الدخل فإنها تتضمن إيرادات ومصروفات وصافي الدخل ولكنها أيضاً لا تفسر لنا لماذا ازدادت النقدية ؟

وقائمة التدفقات النقدية هي القائمة الوحيدة التي تفسر لنا التغير الحاصل في النقدية بين بداية ونهاية الفترة ؟

وقائمة التدفقات النقدية هي القائمة الوحيدة التي تفسر وتبين لنا المتحصلات من النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة ، وهذه المعلومات لا يمكن أن يوصل إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى . وتغطي قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة ولذلك تكون عن السنة المنتهية في أو عن ستة أشهر أو عن شهر .



أهداف قائمة التدفقات النقدية :

إن أهم الأهداف التي تحققها قائمة التدفقات النقدية هي مايلي:

١. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

٢. تقييم قرارات الإدارة.

٣. تحديد مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين .

٤. تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى الوحدة الاقتصادية . فقد تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحاً عالية ولكن هذا ليس بالضرورة أن ترافقه زيادة في النقدية وخاصة أن تسجيل العمليات المحاسبية يتم على أساس الاستحقاق.

الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية :

١- تعد الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة النقدية : تدفقات نقدية داخلية، والأنشطة التي تؤدي إلى نقصان النقدية : تدفقات نقدية خارجية.

٢- تصنف كل من النقدية الداخلية أو الخارجة في واحد من ثلاثة أنشطة وفقاً لنوع النشاط الذي تسبب في حدوث التدفق النقدي وتشمل :أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

* أنشطة التشغيل :

تؤدي هذه الأنشطة إلى خلق الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالنشاط الرئيسي للوحدة الاقتصادية ، وبالتالي تؤثر هذه الأنشطة على قائمة الدخل التي يتم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق .

وفيما يلي أهم التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل :

التدفقات النقدية الداخلية من أنشطة التشغيل	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التشغيل
- المتحصلات النقدية من العملاء - المتحصلات النقدية من الفوائد - المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية	- المدفوعات النقدية للموردين - المدفوعات النقدية للعماله - المدفوعات النقدية الاخرى مثل الفوائد والضرائب وغيرها

* أنشطة الاستثمار :

تعتبر عن الزيادة أو النقصان في الأصول طويلة الأجل للوحدة الاقتصادية وهكذا فإن أنشطة الاستثمار تتأثر بحسابات الأصول طويلة الأجل مثل إصدار وتحصيل القروض أو الاستثمار في شركات أخرى ، شراء وبيع الأصول الثابتة .
وفيما يلي بيان أهم التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار:

التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار
- تدفقات من بيع أصول ثابتة	- تدفقات من شراء أصول ثابتة
- تدفقات من بيع أوراق مالية	- تدفقات من شراء أوراق مالية أو اسهم
- تدفقات من استرداد القروض من الغير	- تدفقات من منح القروض للغير

* أنشطة التمويل :

تعتبر أنشطة التمويل عن حقوق الملكية والخصوم غير المتداولة طويلة الأجل وبالتالي فهي تشمل إصدار الأسهم والحصول على القروض وغيرها مع ملاحظة أن فوائد القروض تدخل ضمن الأنشطة التشغيلية .

وفيما يلي أهم التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية:

تدفقات نقدية داخلة	تدفقات نقدية خارجة
- إصدار أسهم عادية	- سداد السندات
- إصدار سندات	- سداد القروض
- اقتراض نقدي	- سداد توزيعات أرباح المساهمين

ويمكن بيان ارتباط الأنشطة السابقة بالقوائم المالية في الجدول التالي:

أنشطة التشغيل	أنشطة الاستثمار	أنشطة التمويل
قائمة الدخل الأصول المتداولة فيما عد النقدية الخصوم المتداولة	الأصول الثابتة	الخصوم طويلة الأجل حقوق الملكية



المشاكل المحاسبية المتعلقة بقياس التدفقات النقدية :

يشير حساب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة بكل وحدة اقتصادية

مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- الإهلاك المحاسبي وحساب التدفق النقدي الخارج (التكاليف):

من المتعارف عليه محاسبيا، أنه عند قيام وحدة اقتصادية بشراء أصل من الأصول الثابتة، نقوم بتسجيل ثمن الشراء كتدفق خارج (تكلفة)، بالإضافة إلى توزيع عبء هذا التدفق على سنوات العمر الإقتصادي لهذا الأصل (وهو ما يعرف بالإهلاك المحاسبي)، غير أن هذا الأخير وإن كان يسجل في الدفاتر باعتباره تكلفة تحمل على الإيراد، لا يمثل أي تدفق نقدي فعلي خارج من الوحدة الاقتصادية فهو مجرد قيد محاسبي كونه مصروف دفترى وليس نقدي.

وعلى ذلك لا يجوز أن يدرج ضمن التدفقات النقدية الخارجة كل من الإنفاق المبدئي (الذي حدث عند شراء الأصل) والإهلاك السنوي لهذا الأصل، لأن هذا يعني إدراج تكلفة الأصل مرتين، وبما أن التحليل يسعى إلى مراعاة القيمة الزمنية للنقود، فإن الرقم المناسب الذي يأخذ في الحسبان، هو التدفق النقدي الذي حدث فعلا في وقت الإنفاق، ولا يأخذ الإهلاك المحاسبي إلا فيما يتعلق على ضريبة الدخل. ١

- أثر ضريبة الدخل على التدفقات النقدية :

يتم حساب صافي التدفق النقدي السنوي لأي وحدة اقتصادية كما يلي:

صافي التدفق النقدي =

= التدفق النقدي الداخل (الإيرادات) - التدفق النقدي الخارج (التكاليف)

علما أن التكاليف لا تشمل فقط تكاليف التشغيل النقدية للوحدة الاقتصادية (مواد أولية وأجور...)، وإنما تشمل أيضا الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تدفعها الوحدة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تحسب على صافي الربح بالمفهوم المحاسبي والذي يحسب بالعلاقة:

١ د. حنفي زكي عيد ؛ دراسة الجدوى للمشروعات الإستثمارية ؛ دار البيان - عابدين - ١٩٧٩

صافي الربح المحاسبي = الإيراد السنوي - تكاليف التشغيل النقدية - الإهلاك

فقوانين الضرائب لا تسمح بخصم كل تكاليف الأصول الثابتة من الإيرادات في السنة التي تم فيها شراء الأصل الثابت، وإنما يسمح بتوزيع تكلفة الأصل على سنوات عمره الإقتصادي، وخصم قسط الإهلاك السنوي من الإيرادات للوصول إلى الربح المحاسبي الخاضع للضريبة التي تحسب عنه، وبالتالي تخفيض مقدار الضريبة التي تدفعها الوحدة الاقتصادية.^١

- القيمة البيعية للنفاية :

في أغلب الأحوال، يكون للأصول المكونة للوحدة الاقتصادية قيمة بيعية في نهاية العمر الإقتصادي للأصل، ولتحديد أثر هذه القيمة البيعية على التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية، فإنه يجب أن نميز بين الحالتين التاليتين: ٢

أ- عند نهاية العمر الإقتصادي للأصل، تعتبر القيمة البيعية تدفقا نقديا داخلا للوحدة الاقتصادية، ولذلك فهي تضاف إلى الإيرادات المقدرة للنشاط في السنة الأخيرة من عمره، وعند حساب الضريبة على الدخل لهذه الوحدة الاقتصادية يراعى أن لا تدخل هذه القيمة البيعية المقدرة ضمن إيرادات السنة الأخيرة للوحدة الاقتصادية، لأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة على الدخل، وليست ضريبة على رأس المال ؛ والقيمة البيعية للنفاية هي استرداد لجزء من رأس المال المستثمر في الأصول.

ب- في بعض الأحيان قد تقوم الوحدة الاقتصادية الإستغناء عن بعض الأصول القائمة حاليا في الوحدة الاقتصادية وخاصة في حالة الإحلال والتجديد، وبالتالي فإن صافي القيمة البيعية (وهو القيمة البيعية الناتجة عن بيع الأصول القديمة مطروحا منها أي مصروفات متعلقة بإزالتها) يؤثر على التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية كما يلي:

(١) د. حنفي زكي عيد؛ دراسة الجدوى للمشروعات الإستثمارية؛ دار البيان - عابدين - ١٩٧٩

(٢) المرجع سابق الذكر

• صافي القيمة البيعية للأصول القديمة المجددة يؤدي إلى تخفيض مبلغ الإنفاق المبدئي (التكاليف الإستثمارية) اللازمة للأصل الجديد، حيث تطرح هذه القيمة البيعية من الإنفاق للوصول إلى التدفق الخارج من الوحدة الاقتصادية والمتعلق بالأصل الجديد.

• إذا نتج عن بيع الأصول القديمة أيّ أرباح نتيجة زيادة صافي إيرادات بيع هذه الأصول (بعد خصم مصروفات الإزالة) عن تكلفتها النقدية، فإن هذه الأرباح تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة الإنفاق المبدئي بمقدار الضريبة على الأرباح الرأسمالية، أمّا إذا نتج عن بيع الأصول خسارة فإن هذه الخسارة تعطي للوحدة الاقتصادية ميزة ضريبية وهي : وحدات نقدية يجب أن تخصم من الإنفاق المبدئي للأصل الجديد.

- الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي لا تولد نقدية:

تقوم الوحدة الاقتصادية أحياناً ببعض الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية غير النقدية، فعلى سبيل المثال تحويل السندات إلى أسهم لا ينطوي على أية تدفقات نقدية داخلية أو خارجية، وكذلك انضمام شريك بحصة عينية لا ينتج عنه أي تدفقات نقدية ، ولكن يجب الإفصاح عن هذه العمليات في قوائم ملحقة .

- الفوائد وتوزيع الأرباح:

بالرغم من إدراج الاستثمارات المالية (سندات - قروض مقدمة للغير) ضمن أنشطة الاستثمار ، إلا أن إيرادات الفوائد تدرج ضمن أنشطة التشغيل . وكذلك الأمر بالنسبة للقروض التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية فإنها تدرج ضمن الأنشطة التمويلية ولكن الفوائد المسددة عنها تدرج ضمن الأنشطة التشغيلية ، والسبب في ذلك أن هذه الفوائد تؤثر على صافي الربح وتظهر ضمن بنود حساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل ، أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح على المساهمين تدرج ضمن الأنشطة التمويلية لأنها تؤثر على حقوق الملكية .

- تكلفة الفرصة الضائعة للأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية:

لأغراض تقييم أي استثمار من إستثمارات الوحدة الاقتصادية ، فإن التحليل

التفاضلي للإيرادات والتكاليف هو الذي يستخدم في تحديد إيرادات وتكاليف الإستثمار، بمعنى أن إيرادات الإستثمار تتمثل في مقدار الزيادة في الإيرادات الكلية للوحدة الإقتصادية الناتجة عن تنفيذ هذا الإستثمار. ولهذا فإنه عند القيام بتقييم إستثمار، فإن التكاليف لا تقتصر على مقدار التدفقات النقدية المترتبة على تنفيذه، وإنما تشمل أيضا مقدار التدفقات النقدية التي حرمت الوحدة الإقتصادية من الحصول عليها نتيجة هذا الإستثمار (مفهوم الفرصة الضائعة) .

وتتضح أهمية ذلك في حالة ما إذا كان الإستثمار يتطلب استخدام مجموعة من الموارد الإقتصادية المتاحة فعلا لدى الوحدة الإقتصادية، فهنا نجد أن تحويل هذه المواد للإستخدام في الإستثمار لن يؤثر على التكاليف الكلية للوحدة الإقتصادية، وبالتالي فإنه طبقا للتحليل التفاضلي للتكاليف لا يمثل استخدام هذه المواد أي تدفق خارج من الوحدة الإقتصادية، ومن ثم لا تدرج تكلفة هذه الموارد ضمن تكاليف الإستثمار. ١

السؤال المطروح : ما هي فائدة قياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والتمويل والاستثمار ؟

- قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل يعتبر مؤشر على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية ذاتية وإمكانية تدويرها في النشاط، واستخدامها في التوزيع أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد قروض.

- قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الإستثمار يعتبر مؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش في المستقبل.

- قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل يعتبر مؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية، ومدى قيام الوحدة الاقتصادية بإجراءات توزيعات أرباح على المساهمين.

(١) - د. حنفي زكي عيد؛ دراسة الجدوى للمشروعات الإستثمارية؛ دار البيان - عابدين - ١٩٧٩

ويمكن بيان تلك الأهمية ضمن الجدول التالي :

الأنشطة	التدفقات النقدية (الهدف)	المؤشرات
أنشطة التشغيل :	قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل	مؤشر على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية ذاتية وإمكانية تدويرها في النشاط . واستخدامها في التوزيع أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد قروض.
	صافي التدفق النقدي لأنشطة التشغيل السالب	يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدمة للنقدية . و لابد من الحصول على نقدية عن طريق أنشطة استثمارية (بيع أصل أو أنشطة تمويلية) اقتراض وهذا يعتبر غير جيد وليس في مصلحة الوحدة الاقتصادية، وهي تواجه مشكلة مالية يجب ان تعمل على حلها.
	صافي التدفق النقدي لأنشطة التشغيل الموجب	يشير إلى أن عمليات التشغيل مولدة للنقدية وأن الأرباح المتولدة من النشاط حقيقية . وسيلة الوحدة الاقتصادية جيدة.
أنشطة الاستثمار	قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار	مؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش في المستقبل
	صافي التدفق النقدي لأنشطة الاستثمار السالب	يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية كزيادة الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة فالاستثمار في الأصول يزيد من الطاقة

الإنتاجية ويزيد من الربحية في المستقبل		
يشير إلى أن الوحدة الاقتصادية تحاول بيع أصولها الثابتة واستثماراتها المالية وهذا يؤدي إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يمثل احتمالات انخفاض الأرباح في المستقبل	صافي التدفق النقدي لأنشطة الاستثمار الموجب	
مؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية . ومدى قيام الوحدة الاقتصادية بإجراءات توزيعات أرباح على المساهمين	قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل	أنشطة التمويل
تشير إلى أن الوحدة الاقتصادية توزع أرباح على المساهمين أو سددت قروض ، وهو مؤشر على أن الوحدة الاقتصادية لديها سيولة نقدية متحصلة من أنشطة استثمارية أو أنشطة تشغيلية. فإذا كانت متحصلة من أنشطة استثمارية يجب التحقق منها وتحليل الأسباب. وإذا كانت متحصلة من أنشطة تشغيلية فهذا يعتبر جيد	صافي التدفق النقدي لأنشطة التمويل السالب	
تشير إلى أن الوحدة الاقتصادية قد حصلت على موارد تمويلية كالقروض أو إصدار أسهم عادية . وهنا يجب تحليل هذه العمليات والأسباب التي أدت الوحدة الاقتصادية إلى الإقراض أو إصدار أسهم.	صافي التدفق النقدي لأنشطة التمويل الموجب	

